استقبل ملكُ الاردن عبد الله الثاني أمس الثلاثاء رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، وذلك على وقع التوتر المستجد بين عمّان وتل أبيب، ولا سيما مع تنامي التهديدات للمسجد الاقصى، فيما يتعالى من قرية الخان الاحمر التهديد الاسرائيلي للمناطق المصنفة «ج» في الضفة

نتنياهو يلتقي عبد الله الثاني

محاولة طمأنة الأردن على وقع التصعيد في الضفة والقدس

من وقفة الاهالي في الخان الاحمر اول من أمس (حازم بدر/ فرانس برس)

القدس المحتلة - **جهاد بركات**
نضال محمد وتد
عمّان، غزة - **العربي الجديد**

على وقع التصعيد المتواصل في فلسطين المحتلة منذ تشكيل بنيامين نتنياهو حكومته السادسة، ولا سيما في الضفة الغربية والقدس المحتلتين اللتين تغليان بمواجهة تهديدات المتطرفين، توجّه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، أمس الثلاثاء، إلى العاصمة الأردنية عمّان، والتقى ملك الأردن عبد الله الثاني، في أول زيارة خارجية رسمية لنتنياهو منذ منح الكنيست الإسرائيلي حكومته الثقة، في 29 ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وجاءت زيارة نتنياهو إلى عمّان مفاجئة، إذ لم يعلن عنها مسبقاً، وفي خضم التوتر الأردني الإسرائيلي منذ تشكيل نتنياهو حكومته الأكثر تطرفاً في تاريخ دولة الاحتلال، والتهديدات التي تطاول الوضع القائم في المسجد الأقصى. ولم ترشح الكثير من التصريحات الرسمية، سواء من عمّان أو تل أبيب حول فحوى اللقاء، إلا أن الإعلام الإسرائيلي نقل عن مصادر إسرائيلية قولها إن الأجواء كانت جيّدة، وإن نتنياهو تعهد للملك الأردني بالحفاظ على الوضع القائم في الأقصى الذي يقع تحت الوصاية الأردنية.

واستقبل الملك الأردني، أمس، نتنياهو. وذكرت وكالة الأنباء الأردنية «بترا» أنّ عبد الله شدّد خلال اللقاء «على ضرورة احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى وعدم المساس به». وأكد «ضرورة الالتزام بالتهدئة ووقف أعمال العنف لفتح المجال أمام أفق سياسي لعملية السلام»، مشدداً «على ضرورة وقف أي إجراءات من شأنها تقويض فرص السلام». وبحسب «بترا»، فقد أعاد الملك الأردني «التأكيد على موقف الأردن الثابت الداعي إلى الالتزام بحلّ الدولتين، الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، كما تم بحث العلاقات الثنائية وضرورة استفادة الجانب الفلسطيني من المشاريع الاقتصادية والإقليمية». وحضر اللقاء بحسب الوكالة، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي، ومدير مكتب الملك جعفر حسان، ومدير المخابرات العامة اللواء أحمد حسني.

من جهته، قال بيان لديوان نتنياهو إنه «بحث مع الملك الأردني «قضايا إقليمية مختلفة مع التركيز على التعاون الاستراتيجي والاقتصادي بين إسرائيل والأردن». وبحسب البيان، فقد أثنى الطرفان «على الشراكة والصداقة طويلة الأمد» بين إسرائيل والأردن. وأفادت هيئة البث الإسرائيلي العام (كان 11) بأن الوفد الإسرائيلي ضمّ كلاً من وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ورئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) رونين بار، ومستشار الأمن القومي الإسرائيلي تساحي هانغبي، وسكرتير نتنياهو العسكري، أفي غيل، بحسب ما ذكر موقع «عرب 48». ونقلت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن «مصادر إسرائيلية»، قولها إن جو اللقاء كان «جيّداً». وبحسب «مصدر سياسي»، فقد وعد نتنياهو الملك الأردني بأنه سيتم الحفاظ على الوضع القائم في الأقصى.

وشهدت العلاقات الأردنية الإسرائيلية أخيراً توتراً، بعدما قام أفراد من شرطة الاحتلال في 17 يناير/ كانون الثاني الحالي، بالاعتداء على السفير الأردني في إسرائيل غسان المجالي والوفد المرافق له، ومنعوه من دخول المسجد الأقصى، وهو ما ردّ عليه الأردن باستدعاء خارجيته السفير الإسرائيلي في عمّان إيتان سوركيس لإبلاغه رسالة احتجاج. كما رفع اقتحام وزير الأمن القومي الإسرائيلي إيتمار بن غفير ساحات المسجد الأقصى، مطلع يناير، من منسوب التوتر بين الطرفين.

وجاء اللقاء الإسرائيلي الأردني على وقع التصعيد الإسرائيلي المتواصل في الضفة الغربية والقدس، لا سيما في ظلّ ما تسعى حكومة نتنياهو إلى تطبيقهُ سريعاً ضمن أجندتها التي يعبّر عنها وزراؤها من الأحزاب المتطرفة. وآخر ما تجلى في هذا الإطار اقتحام عضوي الكنيست عن حزب «الليكود» داني دانون ويولي إدلشتاين، وجماعات استيطانية، الإثنين، لتلة مقابلة لتجمع الخان الأحمر، بهدف الضغط على حكومة الاحتلال لعدم تمديد قرار تجميد الهدم والترحيل الذي ينتهي مع بداية فبراير/شباط المقبل.

ومنذ 13 عاماً، يعيش زهاء 200 مواطن فلسطيني، خطر هدم مساكنهم وترحيلهم في الخان الأحمر، الواقعة على بعد 15 كيلومتراً شرقي القدس المحتلة. وكان بن غفير قد أعلن أخيراً أنه سيطلب إخلاء القرية بشكل فوري.

وتقع الخان الأحمر في نطاق المناطق المصنفة «ج» وفق اتفاق أوسلو، أي ذات السيطرة الأمنية والمدنية، والتي تفوق 60 في المائة من مساحة الضفة، وهي مكان العمل الفعلي لتنفيذ اتفاق ائتلاف حكومة الاحتلال. ويبدو أن شركاء نتنياهو اختاروا منطقة تجمع الخان الأحمر البدوي للانطلاق لما سيشكله مخطط ترحيل البدو من المنطقة، لإقامة مستوطنات جديدة مكانهم، وهو ما يرفضه المجتمع الدولي.

للحديث تتمة...

الجزائر... الاختيار الصعب

عثمان لحياني

يقع الجزائريون في الوقت الحالي ضمن نطاق اختيارات صعبة وحساسة، التنمية أو الديمقراطية. بالنسبة للسلطة فإن الوضع الداخلي، والتوقيت الدولي بكل أبعاده السياسية وتأثيراته الاقتصادية وامتداداته الإقليمية وضغوط الجغرافيا الأمنية، لا تسمح إلا بخيار واحد. وقد حسمت موقفها لصالح خيار إعمال التنمية وتغيير معادلات الاقتصاد المحلي. ويشمل ذلك كل ما له علاقة بالمحروقات، وتحسين البنى التحتية ومعالجة المشكلات المعيشية، مع التحشيد لهذا الخيار، على الصعد السياسية والإعلامية والمجتمعية، على حساب قضايا عالقة ومزمنة ذات صلة بالمسألة الديمقراطية.

لا يمكن التشكيك في انحياز الرئيس عبد المجيد تبون، وبشكل واضح وصريح، إلى نهج الخيارات الوطنية في منوال التنمية الذي يعرضه والديناميكيات التي يعتمدها. لكن السبل المنتهجة إزاء هذه «الخيارات الوطنية»، تطرح في المقابل سؤالين لا ثالث لهما.

في المقام الأول، هل حصلت هذه الخيارات على صعيد خطط التنفيذ وأدواتها، على ما يكفي من الفحص والتمحيص والنقدية اللازمة، ولانتقاء، الكوادر المنفذة لتلافي أخطاء سابقة، ولتجنب التقاء الشعبوية بسوء التدبير، وهي أخطاء حمّلت سابقاً الجزائر الكثير من الكلفة وأهدرت الوقت والفرص، وكانت من حيث ذلك سبباً في انفجارات اجتماعية وسياسية؟

وفي المقام الثاني، هل يتعين بالضرورة أن يلتقي تنفيذ هذه «الخيارات الوطنية» مع فائض الضبط وتسييج كل فضاءات الحريات ومساحات النقاش السياسي والإعلامي ووضع الإعلام المحلي داخل رؤية وفكرة وحيدة وخطاب واحد؟

يلتقي السؤالان كلاهما عند نفس النقطة، لا يمكن أن تنجح خيارات «التنمية أولاً»، أو على الأقل بالقدر اللازم لنجاحها، في فك العضلات الاقتصادية للبلاد، وقد سبق تجريبها في الجزائر في عقود تشكل الدولة الوطنية، خارج مشروع يأخذ بعين الاعتبار استحقاق الحريات كقيمة وممارسة بالنسبة للجزائريين. هناك حاجة أيضاً إلى النطاق الضروري الذي يحترم تنوع الأفكار في الجزائر. لا يمكن الجزم بنجاح هذه الخيارات من دون نقاش صريح وشفاف وبدّاً، حول محتواها الاقتصادي والسياسي وأدواتها.

وفي المقابل لا يمكن أن تتوفر هذه النقاشات الضرورية ما لم يتسع صدر السلطة وتنفتح لها الفضاءات الضرورية. لم يعد ممكناً الفصل بين مشروع التنمية والمسألة الديمقراطية، لئلا تتكرر المآلات نفسها بعد حين.

رسالة الأسرى الأردنيين

نفّذ أهالي الأسرى الأردنيين في سجون الاحتلال، أمس الثلاثاء، وقفة أمام وزارة الخارجية في عمّان، مطالبين إياها بالتحرك الفوري للإفراج عن أبنائهم ومتابعة أوضاعهم داخل السجون قانونياً وإنسانياً وصحياً. وطالب الأسرى الأردنيون وزارة الخارجية في رسالة سلّمها أهالي الأسرى لها بـ«اتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع الاحتلال من المصادقة على قانون إعدام الأسرى الذي قدمه (وزير الأمن القومي) إيتمار بن غفير».

ترميم مطار الجراح
ترسيخ الحضور الروسي شرق حلب

تحاول روسيا، عبر إعادة ترميم مطار الجراح، شرقي مدينة حلب، ترسيخ حضورها في المنطقة. ويتميز المطار بتحكمه بطريق حلب ـ الرقة الدولي، وقربه من مناطق التحالف، بقيادة أميركا، و«قسد»

غازي عنتاب - **أمين العاصي**

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أول من أمس الإثنين، تأهيل مطار الجراح العسكري شرقي مدينة حلب السورية بعد نحو ست سنوات من استعادته من تنظيم «داعش»، في خطوة يبدو أنها تهدف لترسيخ الحضور العسكري الروسي في منطقة ليست بعيدة عن خطوط التماس مع «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) في غرب الفرات وشرقه، ومع فصائل المعارضة السورية في شمال شرقي حلب.

وذكرت وزارة الدفاع الروسية، مساء الإثنين الماضي، أن عسكريين روسا وسوريين تابعين للنظام رمموا مطار الجراح، والمعروف بمطار «كشيش». وأشارت إلى أن «القاعدة الجوية المشتركة للقوات الجوية الروسية والسورية في مطار الجراح تجعل من الممكن تغطية حدود الدولة». وأكدت حسابات عسكرية، موالية للنظام السوري قبل أيام، أن قوات النظام أعادت بدعم من الجيش الروسي تفعيل القاعدة العسكرية الجوية في مطار الجراح. ولفتت إلى أن القوات الروسية نشرت داخل المطار منظومات دفاع جوي من طراز «بوك إم 2 إي» و«بانتسير إس 1»، مؤكدة أن الهدف تعزيز قدرة قوات النظام في التصدي للغارات الإسرائيلية.

وتنقلت السيطرة على هذا المطار الصغير الواقع إلى الشرق من حلب بنحو 70 كيلومتراً بالقرب من قرية المهدوم، بين مختلف القوى المتصارعة في سورية، حيث سيطرت عليه فصائل المعارضة في العام 2013، ثم طردها تنظيم «داعش» منه في 2014، قبل أن يفقد السيطرة عليه لصالح قوات النظام في مايو/أيار من العام 2017، مع بداية تراجعه أمام هذه القوات.

ويقع مطار الجراح بين مطار كويرس العسكري في شرقي حلب، والذي يعد أكبر المطارات في سورية، ومطار الطبقة شرقاً الذي كان «داعش» سيطر عليه منتصف العام 2014 بعد معارك مع قوات النظام، ثم سيطرت عليه «قسد» في الربع الأول من عام 2017، ليتحول إلى قاعدة مهمة لها على الأطراف الشمالية للبادية السورية. ولا يبتعد مطار الجراح كثيراً عن أماكن سيطرة «قوات سوريا الديمقراطية»، سواء غربي نهر الفرات حيث مدينة منبج وبعض ريفها، أو شرقه حيث ريف حلب الشمالي الشرقي.

وفي السياق، أوضح العقيد الطيار مصطفى بكور (منشق عن قوات النظام)، في حديث مع «العربي الجديد»، أن مطار الجراح العسكري يقع على الضفة الغربية لنهر الفرات بالقرب من مدينة مسكنة في أقصى ريف حلب الشرقي. ولفت إلى أن مطار الجراح يعتبر من أكبر المطارات الموجودة في تلك المنطقة، ويمكن أن يكون قاعدة تجمع للقوات الروسية أو لقوات النظام. وبيّن أن «القوات الموجودة فيه تستطيع التحكم بطريق حلب ـ الرقة الدولي الذي يقطع ريف حلب الشرقي، كما يمكن أن يشكل خطراً على مناطق شرق الفرات، باعتباره قاعدة انطلاق متقدمة قريبة من مناطق التحالف الدولي بقيادة أميركا وقسد». وأشار إلى أن مطار الجراح «ليس بعيداً عن الحدود السورية التركية، ومن ثم فهو قريب من المنطقة الآمنة التي تطالب بها تركيا في شمال سورية».

ويسيطر النظام بشكل كامل أو جزئي على عدة مطارات في شمال وشمال شرقي سورية، أبرزها مطار كويرس، الذي لم يفقد السيطرة عليه طيلة سنوات الحرب، رغم محاصرته من فصائل المعارضة السورية أو تنظيم «داعش». ويعد أكبر مطار من حيث المساحة في سورية، ويضم مقرات وأبنية ومنشآت الكلية الجوية في وزارة الدفاع في حكومة النظام. وفكت المعارضة الحصار عن هذا المطار الواقع الى الشرق من حلب في العام 2015، بعد عامين من حصاره. وللنظام مطار عسكري آخر بالقرب من مدينة حلب، وهو النيرب، الذي تحوّل مطلع العام الماضي إلى قاعدة للمليشيات الإيرانية في سياق خطة بعيدة المدى لإحكام السيطرة على كامل حلب، كبرى مدن الشمال السوري.

نشرت القوات الروسية منظومات دفاع جوي داخل مطار الجراح

وقلل يوسف حمود، الرائد الطيار المنشق عن قوات النظام، في حديث مع «العربي الجديد» من أهمية مطار الجراح كونه «لا يبعد كثيراً عن مطار الكلية الجوية (كويرس)»، مضيفاً أن «مطار الكلية أكبر لجهة الاستيعاب وجاهزية المهبط للإقلاع والهبوط. في مطار الكلية الجوية كل شيء جاهز ومؤهل». وأوضح أن مطار الجراح «كان مطار تدريب للطلاب الضباط على طائرات ال 39، أي تابعا لمطار الكويرس»، مضيفاً أن أهمية المطار تكمن في قربه من مناطق سيطرة «قسد» في منبج وفصائل المعارضة السورية شمال شرقي حلب. وبيّن أن الترميم الذي قام به الجانب الروسي للمطار «لم يتضمن تجهيزه لعمليات الإقلاع والهبوط لطيران مقاتل وأبراج المراقبة ومحطات اللاسلكي». ولفت إلى أن الروس وضعوا فيه قاعدة بانتسير وبوك وهي منصات دفاع جوي لحماية العناصر الموجودين داخل المطار. ويعتقد حمود أن التحرك الروسي في مطار الجراح «جاء رداً على تحركات مماثلة للجانب الأميركي في شرقي نهر الفرات في ظل الحديث عن إقامة قواعد جديدة من قبل الأميركيين»، مضيفاً: اعتقد أن ترميم الحراج رسالة من الجانب الروسي أنهم موجودون في المنطقة.

ويشترك النظام مع «قسد» في السيطرة على، والتحكم في مطارين، الأول هو «منغ» في ريف حلب الشمالي والقريب من الحدود السورية التركية وعلى خطوط التماس مع فصائل المعارضة السورية، المدعومة من أنقرة، والثاني «الطبقة» الواقع على بعد نحو 50 كيلومتراً غرب مدينة الرقة. وكانت «قوات سوريا الديمقراطية» أبرمت أواخر عام 2019 اتفاقاً مع الجانب الروسي للحيلولة دون اتساع نطاق عملية «نبع السلام» التركية في شرقي الفرات، سمحت بموجبه لقوات النظام بالتجمع في مطار الطبقة قبل نقلها إلى مواقع لها شرقي نهر الفرات، على خطوط التماس مع فصائل المعارضة الموالية لتركيا. وكانت قوات النظام والمليشيات الإيرانية أرسلت تعزيزات الى مطار منغ باتفاق مع «قسد» منتصف العام الماضي، مع تصاعد التهديد التركي بشن عملية برية واسعة النطاق في ريف حلب الشمالي.

القوات الإسرائيلية تنفذ اعتقالات
مقاومون يتصدون للاحتلال في نابلس

رام الله - **محمود السعدي**

اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي، فجر أمس الثلاثاء، مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، ومخيم بلاطة شرق المدينة، وسط إطلاق مقاومين النار على تلك القوات، بينما نفذ مقاومون عملية إطلاق نار قرب مدينة نابلس.

وأكدت مصادر محلية، في حديث مع «العربي الجديد»، أن قوات الاحتلال اقتحمت مدينة نابلس، فجر أمس، ودهمت منزل عائلة الأسير المحرر محمد صبحي طبنجة، وطالبت عائلته بتسليم نفسه، وخلال انسحابها أطلق مقاومون النار باتجاهها.

كما اقتحمت قوات الاحتلال مخيم بلاطة شرق نابلس، واعتقلت الشاب علاء الوزير وصدقي الأغبر، وخلال اقتحام المخيم أطلق مقاومون النار باتجاه تلك القوات.

من جانبها، أكدت «كتيبة نابلس» التابعة لسرايا القدس الذراع العسكرية لحركة الجهاد الإسلامي في بيان لها، أن مقاتليها استهدفوا بعشرات الرصاص، قوات الاحتلال في محيط «دوار الاتصالات» بمدينة نابلس. كما استهدف مقاتلو السرايا صباح أمس نقطة مراقبة لقوات الاحتلال على «جبل جرزيم» بمدينة نابلس بعشرات الرصاص.

من جانب آخر، اقتحمت قوات الاحتلال، أمس، قرية قصابل شمال أريحا شرق الضفة، واعتقلت الأشقاء الأربعة: هيثم ومحمد وإبراهيم وأحمد كمال اشتيوي شلالدة. كذلك اعتقلت الشاب فادي نايف والأسير المحرر براء البرغوثي والطفل مصطفى أحمد حامد في مناطق مختلفة. كما اعتقلت قوات الاحتلال الشابين أحمد خصيب، وعمران هرشة من بلدة قفين شمال طولكرم شمال الضفة، والشاب بهاء عمارنة من بلدة عكابا شمال طولكرم. إلى ذلك، اعتقلت قوات الاحتلال المحامي بهاء بشارات من بلدة طمون جنوب شرق طوباس شمال شرق الضفة، والشابين يحيى أبو سالم وصالح الكردي من نابلس، ومعتصم المصري من جنين شمال الضفة. كما اعتقلت الأسير المحرر عماد سمودي، أمس، أثناء مروره عبر حاجز عسكري على مدخل بلدة سيلة الظهر جنوب جنين. كما اعتقلت ثلاثة فتية هم: خضر سمرين، ومدحت زاهدة، وأدم حليس.

اقتحم مستوطنون أمس ساحات المسجد الأقصى

في غضون ذلك، اقتحم عشرات المستوطنين، أمس، ساحات المسجد الأقصى المبارك، بحماية قوات الاحتلال، ونفذوا جولات استفزازية، واستمعوا لشروحات عن «الهيكل» المزعوم، وقام بعضهم بتأدية شعائر تلمودية في الجهة الشرقية وقبالة قبة الصخرة، بينما اقتحم عناصر شرطة الاحتلال المصلى القبلي في المسجد الأقصى.

إيران تتعهد بالرد على العقوبات الغربية

ازداد التوتر والتصعيد بين طهران والدول الغربية بعد إطلاق الأخيرة حزمة جديدة من العقوبات على طهران، مما دفع طهران لمرد عليها من خلال التعهّد «بالإعلان قريباً عن قائمة العقوبات الجديدة على منتهكي حقوق الإنسان ومروّجي الإرهاب في الاتحاد الأوروبي وبريطانيا»، وفق ما أشار المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، في بيان أمس الثلاثاء.

وأشار كنعاني إلى أنّ «إجراء الاتحاد الأوروبي والنظام البريطاني يدل على جزمهما عن إدراك صحيح لواقع إيران وارتباكهما تجاه قوة الجمهورية الإسلامية الإيرانية». وشدد على أنّ طهران «تحتفظ بحقها في الرد المتبادل على مثل هذه السياسات الفاشلة».

ورأى كنعاني أنّ «فرض العقوبات على نواب مجلس الشورى الإسلامي والمسؤولين القضائيين والعسكريين والثقافيين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية من قبل أوروبا وبريطانيا، بدل على عجزهم وإحباطهم وغضبهم من الهزيمة المذرية الأخيرة في زعزعة أمن إيران رغم كل المحاولات والتكاليف الباهظة». ولفت إلى أنهم «يعرفون جيداً أن العقوبات لا تمسّ بإرادة الشعب الإيراني في التصدي للتدخلات والمؤامرات الأجنبية».

وفرضت بروكسل ولندن، أول من أمس الإثنين، حزمة جديدة من العقوبات بحق مسؤولين وكيانات في إيران، على خلفية «انتهاكات لحقوق الإنسان» في إطار «قمع» الاحتجاجات. فقد أدرج الاتحاد، أول من أمس، أسماء 37 شخصية وكياناً إيرانيين، بما يشمل قادة من الحرس الثوري ووحدات عسكرية تابعة له، على قائمته للعقوبات، على خلفية ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

من جهتها، فرضت بريطانيا عقوبات على خمسة أشخاص وكيانَيْن، ليرتفع بذلك إلى 50 عدد الأشخاص والكيانات الإيرانيين الذين أدرجتهم على قائمتها السوداء، بما يشمل تجميد أصول ومنع سفر. وبالتزامن مع خطوة لندن وبروكسل، أعلنت واشنطن بدورها عن فتح لباب إكمال مخططين استيطانيين كبيرين هما القدس الكبرى ومشروع «إي 1» الاستيطاني، الهادف للسيطرة على 12 ألف دونم ممتدة من أراضي القدس الشرقية حتى البحر الميت، وتفريغ المنطقة من أي وجود فلسطيني، كجزء من مشروع فصل جنوب الضفة عن وسطها. وكانت المحكمة الجنائية الدولية قد أكدت أن إخلاء الخان الأحمر يمثل جريمة حرب.

وفي السياق، اعتبر أمس الثلاثاء وزير العدل الفلسطيني محمد الشلالدة أن «كل الإجراءات والممارسات العنصرية التي تمارسها حكومة الاحتلال بحق سكان القرية مخالفة لاتفاقيات وقواعد القانون الدولي الإنساني ومواثيق الأمم المتحدة»، وذلك خلال زيارته لخان الأحمر. كما دعا المتحدث باسم «حماس» عبد اللطيف القانوع «جماهير شعبنا الفلسطيني في القدس للالتحام مع أهلنا في قرية الخان الأحمر وتعزيز صمودهم والتصدي لمخططات الاحتلال الصهيوني». كما تطرق إلى تغريدة لنتنياهو الأحد هدّد فيها بملاحقة البناء الفلسطيني في المنطقة «ج»، معتبراً أنها «إعلان رسمي للبدء بضم ما يسمى بالمنطقة ج وتهويدها وتغيير معالمها وتهجير وطرد أصحابها الأصليين عنها».

من جهتها، دانت وزارة الخارجية والمغتربين ما جاء على لسان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بشأن البناء الفلسطيني في المناطق المصنفة (ج). وأكدت الوزارة أن محاولة إلغاء الوجود الفلسطيني في القدس والمناطق المصنفة (ج) عبر إجراءات وتدابير دولة الاحتلال، لا تقتصر على عمليات الهدم، بل تشمل عمليات تطهير عرقي واسعة النطاق كما هو الحال بشكل واضح في مسافر يطا والأغوار والخان الأحمر والقدس، ودولة الاحتلال لا تكتفي بتلك الجرائم بل تقوم بفرض سيطرتها على كامل المناطق المصنفة (ج) والاستيلاء عليها وإطلاق يد الجمعيات الاستيطانية لنهبها وسرقتها وتسييج مساحات واسعة منها وتخصيصها كعمق استراتيجي لتعميق وتوسيع المستعمرات الإسرائيلية وبناء المزيد منها، ولشق المزيد من الطرق الاستيطانية التي تربط تلك المستعمرات بعضها ببعض وتحويلها إلى تجمع استيطاني واحد وضخم مرتبط بالعمق الإسرائيلي في إطار جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

كنعاني خلال مؤتمر صحافي في طهران، يوليو 2022 (عطا كنيارد/فرانس برس)

حزمة جديدة من العقوبات، شملت 10 أفراد وكيان واحد إيرانيين، تستهدف «الضالعين في قمع الاحتجاجات السلمية»، وفق ما أفادت الخارجية الأميركية أول من أمس.

وشملت القائمة نائب وزير الاستخبارات ناصر راشدي وعدداً من القادة العسكريين في الحرس الثوري. ولم تتطرق الخارجية الإيرانية في بيانها إلى الإجراءات الأميركية. وهذه العقوبات ليست الأولى من نوعها، إذ سبق للاتحاد الأوروبي أن فرض عقوبات شملت تجميد أصول وحظر إصدار تأشيرات، على أكثر من 60 مسؤولاً إيرانياً وكياناً على خلفية قمع التظاهرات. كما اتخذت لندن وبرلين إجراءات مشابهة.

في غضون ذلك، أشارت رامية السهام الإيرانية، كوسار خوشنوديكيا، في شريط فيديو نشره تلفزيون إيران الدولي، ومقره لندن، أول من أمس، إلى أنها «ليست نادمة» على الانضمام إلى الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد.

وقالت خوشنوديكيا، التي فقدت البصر في عينها اليسرى بعد إطلاق النار عليها من قبل قوات الأمن: «لم أشعر بأي ندم لوجودي هناك في ذلك اليوم، في ذلك الوقت». وأوضحت أنها أصيبت بالرصاص في أوائل ديسمبر/ كانون الأول الماضي أثناء مشاركتها في مسيرة في كرمانشاه مع والدها.

ولفتت خوشنوديكيا، التي ظهرت في الفيديو بدون حجاب، وعينها اليسرى مخباة برقعة، إلى أنها أصيبت بثلاث طلقات في يدها اليمنى ورصاصة واحدة في عينها اليسرى. كما أشارت إلى أن والدها أصيب أيضاً في يده.

ولم تحدد خوشنوديكيا ما إذا كانت تعتقد أنها يمكن أن تستأنف مسيرتها الرياضية. ولفتت إلى أنها لا تحزن أبداً على ما حدث، مضيفة «خسرت بعض الأشياء، لكنني ربحت الكثير».

بدورها، لفتت جماعة هينغاو الحقوقية، التي تتخذ من النرويج مقراً لها، إلى أنه «أطلقت النار على خوشنوديكيا، العضوة في فريق الرماية الوطني الإيراني، في تجمع حاشد العام الماضي في مسقط رأسها كرمانشاه. وعلى الرغم من العمليات المتعددة التي خضعت لها خوشنوديكيا فإنها فقدت البصر بشكل دائم في عينها اليسرى، وفقاً لهينغاو. وسبق أن اتهمت منظمة العفو الدولية وجماعات حقوقية أخرى قوات الأمن الإيرانية بإصابة العديد من المحتجين بالعمى الجزئي أو الكلي، وإطلاق الذخيرة الحية والكريات المعدنية من مسافة قريبة.

(فرانس برس)

مرور الكرام

لن أقول ذكرى ثورة يناير

وائل قنديل

أحد أسوأ المداخل التي يستخدمها خصوم ثورة يناير/ كانون الثاني 2011 لتشويهها والنيل منها هو اجترار رواية أن المؤسسة العسكرية حرّكتها، أو أسهمت في تحريكها للتخلص من حسني مبارك.

رواية الانقلاب الأبيض على مبارك مصنوعة بالكامل في ورش السرد العسكرية، فهي من ناحية توفر لهم حصة هائلة في ماضٍ جميل، بل هو الأجمل في تاريخ المصريين، ومن ناحية أخرى تتيح لهم إعطاب حلم التغيير في المستقبل، بتكريس فرضية عجز الشعب عن صناعة التغيير من دون موافقة ودعم الجيش. لا يقل سوءاً عن ذلك التعاطي مع ثورة يناير باعتبارها ذكرى تنتمي لماضٍ يخص لحظة زمنية انتهت ولا يصلح للاستعادة أو التكرار في المستقبل، وهذا أيضاً شكل من أشكال محاولة إلحاق الهزيمة بالذاكرة الجمعية، وقطع خطوط الاتصال بين مستقبلها الذي تحلم به، ومعادلاتها الوطنية والقيمية التي أدت إلى نتائج مبهرة، جرى الانقضاض عليها سريعاً، ولا تزال تتلقى الضربات لمحوها من العقل الجمعي للجماهير.

فيما خص حكاية الانقلاب الأبيض المزعوم يدهشك أن بعض من يرددونها من المفترض أنهم ينتمون بدرجات متفاوتة إلى يناير، الحلم والفكرة والكيمياء، التي لا تموت بانتهاء الحدث أو توقفه إجبارياً، والأكثر إثارة للدهشة أن يذهب بعضهم إلى أنه ثمة حاجة ماسة لاختراع كيمياء جديدة ومغايرة مستحدثة لصناعة مشروع جديد للتغيير يشمل روافد جديدة، مغايرة لتركيبة عام 2011.

شواهد عديدة وشهادات كثيرة تدحض سردية الانقلاب الأبيض تماماً، تلك السردية المصطنعة التي كانت أحد العناصر الرئيسة في التجهيز للانقلاب الأحمر الدموي الصريح في صيف 2013 على الرئيس المنتخب، بأمر ثورة يناير، الدكتور محمد مرسي، وذلك بغية إبطال حجة منطقية سليمة ودامغة تقول إن المستهدف هو اقتلاع فكرة قدرة الشعب على إحداث التغيير الديمقراطي من رأس الجماهير، والإذعان لمنطق جديد يقول إن الجيش هو صاحب السلطة، مانحها ومانعها. هذه الرواية العسكرية ليست صحيحة على أي وجه من الوجوه، ويمكنك الرجوع إلى مذكرات باراك أوباما، في الجزء الذي يتناول الربيع العربي والثورة المصرية، والذي يؤكد فيه أن جميع الأطراف تفاجأت بانتفاضة الشعب المصري، من الإدارة الأميركية إلى البنتاغون إلى المؤسسة العسكرية المصرية، إلى مبارك نفسه، كلهم أُخِذوا بهذا التحرك الجماهيري الهادر.

دعني أعيد عليك نشر مقطع بالغ القطعية والدلالة في مذكرات أوباما، حيث يقول نصاً:

«كنت واقعياً في تفكيري حين افترضت أنني سأمضي ما تبقى لي من زمن في البيت الأبيض وأنا أتعامل مع مبارك (رئيساً لمصر) لولا عناد ومثابرة الشباب (الغاضب) في ميدان التحرير. كنت سأواصل التعامل معه كرئيس – برغم كل ما يمثله – تماماً مثلما واصلت في التعاطي مع باقي المنظومة الكبرى «الفاسدة والسلطوية المتعفنة» - كما وصفها مستشاري بن (رودس) - والتي تهيمن على مقدرات الحياة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

الاستمرار في مضغ الرواية العسكرية عن الانقلاب الأبيض، أي من داخل النظام، بوصفه الوسيلة الوحيدة للتغيير هو قطع للطريق على أية محاولة من الشعب للحصول على حقوقه، كما أنه في الوقت ذاته لا يصلح لتأسيس تيار جديد مبني على معادلات مختلفة عن معادلة يناير. وقد شهدت السنوات الفائتة محاولات مختلفة في هذا المضمار باءت كلها بالفشل. لن أقول لك كل سنة وأنت طيب لمناسبة ذكرى يناير. بل دعني أقول لك إن الأفكار العظيمة لا تموت، وتبقى صالحة لصناعة مستقبل محترم.

الغلاف

تحولت ثورة 25 يناير/كانون الثاني، في ذكراها الـ12، إلى محفز للبحث عن إجابات لأسئلة تشغل بال المصريين، وكثيرين غيرهم، وسط اتفاق الآراء على حجم الفشل في إدارة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد

ثورة 25 يناير

تجدد السؤال عن مستقبل مصر

الدوحة ـ **نزار قنديل**

12 سنة مرّت على زلزال 25 يناير/كانون الثاني، تعرضت خلالها الثورة المصرية لكل صنوف التنكيل والاتهامات، وتعددت لوائح المزاعم والاتهامات بحقها، وقال عنها كثير من المنتمين لها، بل والمشاركين فيها، إنها وئدت. لكن المفارقة أن أعداءها، وكل من ناصبها العداء، وحاول أن يهيل عليها التراب، ما زال يرى فيها الشبح الذي يؤرقه، لتتحول ذكرى الثورة إلى محفز للبحث عن إجابات لأسئلة تشغل بال المصريين، وكثيرين غيرهم، يجمعهم إدراك الأهمية الكبرى للبلد العربي الأكبر، لتبقى القيمة الأهم متمثلة في سؤال عن المستقبل، في ظل أوضاع اقتصادية وسياسية أوصلت البلاد إلى حالة اختناق، وأوضاع لا يخفي القائمون على الحكم كارثيتها.

تتناسل وتتناثر أسئلة أخرى فرعية، لكنها بالنهاية تدور في السيناريوهات المتوقعة لتغيير حالة اختناق وأزمة كبرى تعيشها مصر، تعترف بها سلطة ما بعد الانقلاب العسكري، بل تكرر اعترافها وتسعى أخيراً لترسيخ أسباب تتعلق بما يمكن تسميته «الهروب للأمام»، وتصدير الأزمة إلى أطراف أخرى، تكون ثورة 25 يناير 2011 في المقدمة منها. يحدث ذلك بينما تشهد البلاد أزمات غير مسبوقة في الاقتصاد، والسياسة، إذا سلم أحد بأن هناك سياسة أصلاً. أما ملف انتهاك حقوق الإنسان، بداية من حقه في البقاء حياً ناهيك عن حقه في العيش بالحرية وكرامة، فتكفي للمتابع نظرة على الواقع ليعيش ويرى ويسمع عن عشرات الآلاف من المغيبين في السجون والمعتقلات، بلا جريمة حقيقية، وأضعافهم من المصريين الذين فرض عليهم ترك البلاد، لأنهم شاركوا، أو أيدوا، أو حلموا بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية، وحاولوا أن يصنعوها بفعل الثورة.

ما البديل للتغيير إذن؟

تم طرح السؤال على مشتغلين ومنشغلين بالشأن السياسي، والاقتصادي، والحقوقي، داخل وخارج مصر. وكان يمكن الخروج بحصيلة رؤى ومواقف تحاول أن تصل إلى إجابة وسيناريو يقبل التحقق بأقل قدر ممكن من السلبيات، وباستبعاد تام لأية أخطار كبرى محتملة يمكن أن تنتج عن أي من هذه السيناريوهات.

سيناريو معدل من ثورة 25 يناير، يبدو هذا البديل أكثر من غيره قابلاً للتحقق، في نظر عدد كبير من السياسيين والاقتصاديين، أحدهم تولى منصباً حكومياً مهماً، بعد الثورة. ويشرح كيف أن «تصوراً شعبياً واضحاً يطرح على المصريين، نخبهم وعامتهم، لا يناصب المؤسسة العسكرية العداء، ويضمن لها مساحة مقبولة من النشاط الاقتصادي أولاً، والسياسي ثانياً، يمكن أن يمثل نقطة التقاء مهمة وبداية حقيقية للخروج من الأزمة وحالة الاختناق، بدرجة مقبولة من الهدوء والابتعاد عن مخاطر بقاء واستفحال الأزمة، أو اللجوء لسيناريوهات أخرى للتغيير».

يؤيده باحث اقتصادي، بدا أكثر من غيره واثقاً من أن «النتائج الاقتصادية للخروج الآمن من الوضع الاقتصادي الخطير الذي تعيشه مصر حالياً، وهو مرشح للتفاقم السريع للغاية، هو الطريق الأقل صعوبة لتجنب أية هزات ستكون بمثابة زلزال يصعب أن تتعافى منه البلاد سريعاً، في ظل وضع اقتصادي وسياسي دولي يشهد الكثير من التحولات الدراماتيكية، التي قد ينتج عنها دهس طبقات بمئات الملايين في العالم الأكثر فقراً». وينفي أن يكون هذا مجرد حلم بعيد المنال، لأن الأزمة الكبرى برأيه هي في غياب الإرادة السياسية الحقيقية، علاوة على تعمد تغييب الإدارة الراشدة للمقدرات الاقتصادية المصرية. ويضرب أمثلة كثيرة من مصادر الدخل القومي في مصر ثابتة وقوية، وأصولها متينة، لكن التفريط فيها بأية طريقة، وليس بالبيع والتنازل والاستحواذ فقط، هو ما يمكن أن يدمرها.

يشدد المصدر ذاته، على أن الأزمة الاقتصادية الطاحنة والتدهور الحاد في جميع مناحي الحياة على أرض مصر، تسببت فيه سياسات حكومية تقوم على «إدمان الاقتراض» . كما وصفته مؤسسات اقتصادية عالمية . للصرف على مشروعات عملاقة لا تدر أي عائد، ما أدى إلى انهيار قيمة العملة المحلية، وارتفاع في جميع أسعار السلع الأساسية، التي أصبح المواطن يجد صعوبة بالغة في الحصول عليها.

سياسي مصري، من الذين شاركوا في الحركة السياسية المعارضة لنظام الرئيس الراحل حسني مبارك بعد نتائج الانتخابات الرئاسية في 2005، مروراً بمشاركة فاعلة في ثورة 25 يناير 2011، ثم المعارضة الشرسة لأول رئيس مدني منتخب في تاريخ مصر، الرئيس الراحل محمد مرسي، يلفت النظر إلى أن «الواقع الاقتصادي والسياسي، وجهات أممية ودولية كثيرة، بما فيها صندوق النقد الدولي نفسه؛ تعيد الاعتبار إلى الثورة، حتى بدون ذكر اسمها وربما بدون التفكير في تكرارها من الأساس». ويوضح أن «الصندوق ينصح بضرورة ابتعاد الجيش عن التحكم في مفاصل الاقتصاد، ويطالب بالاهتمام بالطبقات الأكثر فقراً، حتى وإن كانت سياساته عكس ذلك، ويركز على ضرورة وقف الإنفاق على مشاريع لا تعود بالنفع على الشرائح الأكثر فقراً في المجتمع، بل ويطالب بدعم مالي من الدول العربية. ويؤكد على ضرورة تخفيف حالة الاحتقان السياسي. وهو يشترك في هذا مع مطالبات أممية ودولية متعددة تتكرر بوتيرة متصاعدة». ويلفت إلى أن هذه النقاط في حقيقتها هي «ما كانت تطالب بها الثورة المصرية في 2011».

حقوق الإنسان بوابة للخروج

حقوقي مصري اضطر إلى ترك مصر، بعد عام 2014، بحثاً عن فضاء يمارس فيه عمله، بعيداً عن ضغوط هائلة وتهديدات كبيرة لشخصه، يلفت النظر إلى أن جانباً كبيراً من الأزمة التي تعيشها مصر على المستويات كافة تبدأ بالانتباه لملف حقوق الإنسان، والحريات السياسية. ويقول: «هذا ليس لأنه «حق» لكل إنسان فحسب، بل وفوق ذلك فيه الخلاص من مشكلات كبرى، وتهيئة بيئة مجتمعية مناسبة يمكن أن يثمر معها أي إصلاح اقتصادي، أو سياسي. هو عمل من باب المصلحة للنظام، أي نظام أصلاً».

ويستبعد الحقوقي المصري، تماماً، أن يقبل النظام هذه الفكرة، لأسباب متعددة من وجهة نظره، في مقدمتها «أن النظام لا يجد نفسه مضطراً لهذا ما دام الضغط الداخلي لم يتحول إلى كابح حقيقي لتنفيذ سياساته التي بدا هو نفسه يشير إلى فشلها، ولو بدون اعتراف حقيقي صريح بهذا، وما دام أنه ما زال يحظى بقبول إقليمي ودولي يضمن بقاءه على الأقل لكي يحقق لأطراف كثيرة، غير مصر، أهدافها». ورغم هذا، يقول المصدر ذاته، إنه لا يمانع إذا بادر النظام الحالي بقبول تبني وتنفيذ هذه الفكرة، بشرط أن يكون جاداً في تطبيقها.

مقولة «أنا أو الفوضى»

من هذا المدخل يرى معارض مصري مقيم في الخارج، أن طرح مشروع وطني، برؤية واضحة، وبرنامج عملي قابل للتطبيق، وعرضه على المصريين جميعاً بكل الطرق المتاحة والممكنة، هو برأيه نقطة الانطلاق، للخروج من مأزق لم تمر به مصر في تاريخها الحديث، لأن «هذا من شأنه أن يجعل هناك ثقة حقيقية لدى الناس في المشارع بأن التغيير والانتقال من هذا الوضع الحالي، ممكن، وهو بديل متاح، بدلاً من ترك جانب كبير من الشارع المصري عرضة للتخويف من المجهول، كما يردد رأس النظام وأقطابه وأذرعه الإعلامية».

يقول المعارض نفسه، إن النظام الحالي يستغل كل فرصة ويروج للفرية القديمة، التي لم تنفذ حسني مبارك، «أنا أو الفوضى»، ولا لأسف فإنه في كثير من الحالات تسمح تصرفات من يحسبون بالحق، أو بالباطل على معسكر الثورة، بتكريس أكذوبة «غياب البديل»، التي راجت حتى بين أوساط المثقفين؛ وينسى هؤلاء أن النظام الحالي بأقطابه ورموزه وشخوصه بمضي من فشل إلى فشل في إدارة الأوضاع الاقتصادية والسياسية في البلاد، وأن مصر مليئة بالكفاءات في كل المجالات التي تجعلها تخرج بها من هذا النفق المظلم.

تغيير بالقصور الذاتي

في محاولة البحث عن إجابة لسؤال الخروج من الأزمة، اتفقت آراء أكثر من مصدر على تصور واحد، وهو أن الفشل الاقتصادي بالدرجة الأولى، ثم الحقوقي، فالسياسي بدرجات تالية، سيفضي حتماً في لحظة تبدو قريبة إلى عدم قدرة النظام الحالي على الاستمرار، بصورة تجعله هو نفسه يتوقف وفقاً لنظرية «القصور الذاتي». وربما تكون هنا المشكلة والحل، إذ ستكون الفرصة متاحة لتغيير أكثر هدوءاً. لكن كيف سيكون وضع البلاد وقتها، وهل يمكن إيجاد مشروع وطني حقيقي يجمع المصريين، بتوجهاتهم كافة، نحو تجاوز هذا الوضع؟

يقول أحد المصادر إن ذلك سيكون متاحاً رغم صعوبته، فتجارب سنوات ما بعد ثورة 25 يناير 2011، ثم الانقلاب العسكري الدموي عليها في يوليو/تموز 2013، منحت المصريين دروساً كثيرة واضحة في ضرورة البحث المشترك، والاتفاق والتوافق على اتساع بلادهم لكل الاتجاهات والآراء والتوجهات، فأحد مصادر قوة مصر الحقيقية، هو التجانس المجتمعي الأصيل، رغم ما لحق بالنسيج المجتمعي من شروخ تحتاج إلى حكمة وصبر، ورؤى عاقلة وإجراءات حاسمة تعالج وترمم وتعيد لهذا النسيج تماسكه، في أسرع وقت ممكن، قبل أن يستفحل ويتحول لأمراض مزمنة تستعصي على العلاج.

المؤتمر الوطني

يطرح سياسي مصري، محسوب على قوى «المعارضة» في الداخل، فكرة «المؤتمر الوطني»، الذي يمكن تنظيمه، بكثير من الجهد وبضرورة توفر إرادة وطنية حقيقية، وفقاً لكلامه، تتبناها قوى المعارضة في الداخل والخارج، «يمكن أن تكون البديل الجاد والحقيقي لفكرة الحوار الوطني التي يروج لها النظام». ويشرح فكرته «بأنها تبدأ بالدعوة إلى تقديم تصور شامل لملفات اقتصادية، وسياسية، وحقوقية، تقدم علاجاً حقيقياً وتصوراً لذا خطوات عملية لكل الأزمات الكبرى في البلاد، يقوم عليها متخصصون في كل ملف منها، على أن يتبلور هذا في نقاط محددة واضحة تقنع المصريين، بأن هناك من يمكنه الخروج بالبلاد من أزماتها الكبرى».

يضيف السياسي المصري أن هناك عبارات يطلقها معارضون في الداخل والخارج، تبدو أقرب إلى الشعارات منها لبرنامج عمل ورؤية واضحة، فكل مصري يريد أن يعرف كيف يمكن حل قضية سد النهضة الإثيوبي التي تهدد مصر وجودياً، وبلا مبالغة، أنطلاقاً من الموقف الحالي، وهو يريد من يقدم له برنامجاً اقتصادياً واضحاً ورؤية محددة تجعله يحصل على وضع معيشي كريم، ويطلب أن يعرف تصوراً عملياً محدداً لملف العدالة الحقوقية التي تمس عشرات الآلاف من الأسر التي قتل، أو أعدم، أو أخفي أبناؤها قسراً، وعذبوا في سجونهم. وهكذا في الملفات التي تشغل المصريين وتتعلق بمقدراتهم في مجال الطاقة وحقول الغاز، والمحافظة على الأصول العامة، وعدم التسليم بأن بيعها هو الحل الوحيد، كما يزعم النظام الحالي، للخروج من نفق الأزمة الاقتصادية.

وبرأيه من شأن هذا «المؤتمر الوطني»، الذي يمكن تنظيمه حضورياً خارج مصر، وربما في أكثر من مكان، وبمشاركة بالدراسات وأوراق العمل إلكترونياً من داخل البلاد، أن يكون حافزاً حقيقياً لاقتناع المصريين، بمن فيهم أطراف فاعلة وقوية داخل النظام الحالي، بأن الخروج من الأزمات ممكن، وبدون تعريض البلاد لأية أخطار حالية، أو في المستقبل.

نقطة اتفاق أخيرة، وردت على لسان من تم التواصل معهم، بأن استلهام روح ثورة 25 يناير الحقيقية، يكمن في تجديد الثقة، بأن الشعب المصري يمتلك الكثير، وإنه ما زال قادراً على تجاوز الأزمات والعبور بمصر إلى الأمان الحقيقي، وأن تكون كما حلموا بها قبل 12 عاماً.

تعرضت ثورة 25 يناير لمحاولات تشويه عدة (فرانس برس)

باحث اقتصادي: الأزمة تسببت بها سياسات إدمان الاقتراض

حقوقي مصري: الانتباه لملف حقوق الإنسان فيه الخلاص

لا ذكرى إلا لعيد الشرطة

استبقت المحطات التلفزيونية المصرية، الحكومية والخاصة، الاحتفال بذكرى 25 يناير/ كانون الثاني، بالتركيز على عيد الشرطة المصرية الحادي والسبعين، متغافلة عن عمد ذكرى الثورة. ووضعت المحطات شارات احتفال بعيد الشرطة، مطابقة للشارة التي اطلقتها وزارة الداخلية بهذه المناسبة. كذلك بادر مجلس النواب المصري الى الموافقة على مشروع قانون تعديل بعض احكام القانون رقم 109 لسنة 1971 الخاص بتنظيم هيئة الشرطة.

السيسي في نيودلهي

يبدأ الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي زيارة الى نيودلهي اليوم الاربعاء حيث سيلتقي بكبار رجال الاعمال، ويكون ضيف شرف في يوم الجمهورية الهندية غداً في 26 يناير/ كانون الثاني. وذكرت الرئاسة المصرية، في بيان امس الثلاثاء، ان الزيارة «ستشمل مباحثات بشان تعزيز العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستعراض فرص الاستثمار الهندي في مصر»، التي تسعى لمواجهة نقص في الدولار ما ادى الى انخفاض حاد في قيمة الجنيه.

احتفالية تطهير سيناء مؤجلة... والجيش يسحب قواته

يسحب الجيش المصري المعدات العسكرية الثقيلة من بعض مدن سيناء في أعقاب انتهاء العملية ضد تنظيم ولاية سيناء

سيناء ـ **محمود خليك**

لا تزال آثار زيارة رئيس أركان الجيش المصري الفريق أسامة عسكر إلى محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد، تظهر تباعاً، من خلال البدء بتنفيذ مشروع مصارة أراضي أهالي سيناء واستبدالها بالتجمعات السكانية. في موازاة ذلك، كشفت مصادر قبلية، لـ«العربي الجديد»، أن قوات الجيش بدأت أخيراً بسحب المعدات العسكرية الثقيلة من مدينتي رفح والشيخ زويد باتجاه مقر الكتيبة 101 في العريش ومواقع عسكرية أخرى قرب بئر العبد، في أعقاب انتهاء العملية العسكرية ضد تنظيم ولاية سيناء الموالي لتنظيم «داعش» في شمال سيناء.

وبرغم أهمية الاحتفالية في سيناء بعد عقد كامل من مكافحة الإرهاب فيها، بيد أن السيسي لم يحدد موعدها، ويسحب النظام المصري القوة العسكرية من سيناء التزاماً بما تمليه اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل التي تحول دون تمكن القوة العسكرية المصرية من التحرك في أراضيها على الحدود الشرقية بحرية.

وتحظر الاتفاقية على الجانب المصري إدخال طائرات وأسلحة ثقيلة إلى المنطقة الحدودية مع إسرائيل، وحددت طبيعة القوات المصرية المنتشرة وتسليحها، على أن يتم التنسيق بين الجانبين الإسرائيلي والأميركي حول أي عملية عسكرية يريد الجيش المصري تنفيذها في سيناء.

وكانت إسرائيل قد علّقت العمل بالشق الأمني من اتفاقية كامب ديفيد للسلام مع مصر، بهدف تمكين الجيش المصري من تنفيذ عملية عسكرية واسعة للقضاء على المجموعات المسلحة في شبه جزيرة سيناء في يوليو/ تموز 2013 في أعقاب تطور الأحداث الأمنية في شمال سيناء إثر ما جرى في المشهد السياسي المصري آنذاك. وعلى مدار السنوات الماضية أدخل الجيش المصري قوات عسكرية ضخمة إلى شمال سيناء، لا سيما إلى مناطق رفح والشيخ زويد والعريش، وتعرّضت هذه القوات لمئات الهجمات من قبل تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش»، ما أدى إلى وقوع خسائر فادحة في صفوف القوات البشرية والمعدات. فيما لا تتجاوز هجمات التنظيم على الحدود مع الأراضي الفلسطينية المحتلة عند أصابع اليد الواحدة، سواء إطلاق نار أو صواريخ على مدار السنوات الماضية.

وفي التعقيب على ذلك، أشار باحث في شؤون سيناء، فضل عدم الكشف عن هويته، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن ما يجري من سحب لقوات الجيش، سواء الآليات أو الأفراد الذين تمت زيادة أعدادهم بموجب تنسيق مصري إسرائيلي في أعقاب الانقلاب العسكري، صيف عام 2013، يعتبر شيئاً طبيعياً، ولفت إلى أن هذا الانسحاب يأتي بعد انتهاء المهمة التي جاؤوا من أجلها، والتي تتمثل في مكافحة الإرهاب وطرد تنظيم داعش الإرهابي، والقضاء على التهريب باتجاه قطاع غزة، وهدم الأنفاق التي كانت تمثل شريان الحياة للقطاع المحاصر من إسرائيل، والآن انتهت كل هذه المهمة. وأوضح أنه بات من المطلوب العودة إلى ما كانت عليه الأوضاع قبل عام 2013، بوجود محدود لقوات الجيش لدعم وإسناد قوات حرس الحدود والشرطة المدنية في حماية المنطقة من أي توسع لتنظيم داعش.

وأكد الباحث أن النظام حاول تصوير ما جرى من إدخال قوات عسكرية على أنه إنجاز مصري، إلا أن هذا الحديث يتبدد في ظل سحب الآليات والقوات العسكرية من مناطق رفح والشيخ زويد والعريش كمرحلة لاحقة، وشدد على أنه رغم أن أرض سيناء حق أصيل للشعب المصري وسيادته، ويحق لمصر نشر قواتها في كل شبر منها، إلا أن اتفاقية كامب ديفيد كبّلت ذلك، وأجبرت القاهرة على طلب الإذن من الإسرائيليين لنشر قوات عسكرية في سيناء، بل ربما يكون الانسحاب المصري من هذه المناطق قد جاء بناءً على طلب إسرائيلي، في ظل التخوفات الأمنية لدى قيادة الاحتلال من خطورة بقاء قوة عسكرية مصرية ذات ثقل في المناطق المتاخمة للأراضي الفلسطينية المحتلة.

سحب القوات يأتي التزاماً بما تمليه اتفاقية كامب ديفيد

جنود مصريون في رفح، أكتوبر 2014 (خالد دسوقي/فرانس برس)

وأشار الباحث إلى «خطورة الاستعجال في سحب الجيش قواته من مدن شمال سيناء، في ظل إمكانية معاودة تنظيم داعش نشاطه، لا سيما في ظل غياب الخطة الحكومية الاستراتيجية لتنمية سيناء بما يخدم سكانها، في ظل حالة الشعور بالظلم التي عاشها أبناء سيناء طيلة العقود الماضية». وأكد أن هذا الشعور يعتبر جزءاً أساسياً من أسباب توجه شبان القبائل للانضماء للفكر المتشدد والجهادي الذي يقوم على محاربة الجيش المصري، كما أوضح أنه في حال استمرار تعامل النظام المصري مع أهالي سيناء على أنهم مواطنون درجة ثانية وثالثة، فإن ذلك يعني استمرار نشوء أجيال كارهة لمؤسسات الدولة وقد تلجأ لأفكار متطرفة مجدداً.

تحقيق انفجار مرفأ بيروت: تبليغ استدعاءات واعتراض قضائي

واصل المحقق العدلي في انفجار مرفأ بيروت، القاضي طارق البيطار، أمس الثلاثاء عمله، في ظلّ ما يلوح من مواجهة قضائية بينه وبين النيابة العامة التمييزية

بيروت ـ **رينا الجمّال**

بعد يوم على استئنافه تحقيقاته في انفجار مرفأ بيروت في لبنان، التي كانت متوقفة منذ نحو 13 شهراً بعد تجميد عمله، تكشف أمس مزيد من أسماء المدعى عليهم بانفجار المرفأ من قبل المحقق العدلي القاضي طارق البيطار، فيما صعّد النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، الموقف ضدّ الأول، مؤكداً أن يد البيطار «مكفوفة بحكم القانون»، علماً أن عويدات ادّعى عليه من قبل البيطار.

وكان البيطار قد قرّر بناءً على دراسة قانونية أجراها، استئناف مهامه، وأصدر موافقته أول من أمس الاثنين، على إخلاء سبيل متهمَين الأشغال سليم شبلي، ومدير المشاريع في المرفأ مينال نحول، ومدير الجمارك شفيق مرعي، ومدير العمليات السابق بالمرفأ، سامي حسين، وجميعهم لبنانيون، بالإضافة إلى السوري أحمد رجب، وهو مساعد شبلي، وذلك من دون كفالة مع قرار بمنع السفر. وسبق أن أخلى البيطار سبيل عدد من الموقوفين في القضية قبل كفّ يده، وبقي 17 موقوفاً، ليُنخفض العدد إلى 12 في حال تنفيذ إخلاء سبيل الموقوفين الخمسة. وقرر البيطار الادعاء على 8 أشخاص، بينهم المدير العام للأمن العام، اللواء عباس إبراهيم، والمدير العام لأمن الدولة، اللواء طوني صليبا. وخرجت إلى العلن أمس أسماء جديدة في خانة الادعاء، وهي: رئيس المجلس الأعلى للجمارك العميد أسعد الطفيلي، النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات، المحامي العام التمييزي القاضي غسان خوري، عضو المجلس الأعلى للجمارك غراسيا القزي، والقاضيان كارلا شواح وجاد معلوف. كذلك، تضمّنت استدعاءات البيطار شخصيات سياسية وأمنية وعسكرية، أبرزها رئيس الحكومة السابق حسان دياب، ووزير الداخلية الأسبق نهاد المشنوق، وقائد الجيش السابق العماد جان قهوجي، والمدير العام السابق لمخابرات الجيش العميد كميل ضاهر، وأخيراً، عين المحقق العدلي جلسة استجواب الوزير السابق النائب غازي زعيتر (ينتمي إلى حركة أمل برئاسة رئيس مجلس النواب نبيه بري) المدعى عليه بالقضية، واحد أبرز مقدمي طلبات ردّ البيطار، وكذلك المُنشوق في 6 فبراير/ شباط المقبل، وذلك في دعوى الحق العام بجرائم القتل والإيذاء والإحراق والتخريب معطوفة جميعها على القصد الاحتمالي، والمعطوفة أيضاً على مواد قانونية متعلّقة بالإخلال بالواجبات الوظيفية، وقام بتبليغهما لصقاً. كذلك، عيّن جلسة لاستجواب رئيس الحكومة السابق حسان دياب في 8 فبراير لبيان دفاعه في الدعوى المقامة عليه من الحق العام بالجرائم نفسها، وقام بتبليغه الموعد لصقاً.

وسارعت أوساط النيابة العامة التمييزية التي باتت بدورها في مرمى الادعاء، وكانت قد اتّهمت من قبل حقوقيين وأهالي ضحايا الانفجار بعرقلة التحقيقات، إلى التأكيد أن قرارات البيطار لن تنفذ من جانبها، وستعتبرها «كأنها لم تكن». ووجّه النائب العام التمييزي القاضي غسان عويدات أمس كتاباً إلى البيطار، قال فيه إن «يدكم مكفوفة بحكم القانون ولم يصدر لغايته أي قرار بقبول أو برفض ردكم أو نقل أو عدم نقل الدعوى من أمامكم». علماً أن المحقق العدلي ذكر في الدراسة القانونية التي استند إليها لاستئناف عمله إلى عدم حاجته لاستحصال على أذونات من أحد، وهو ما مضى في إجراءاته، الأمر الذي يشي بمواجهة قضائية مرتقبة.

قام البيطار بتبليغ أسماء من المدعى عليهم لصقاً

وقالت أوساط أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت لـ«العربي الجديد»، إن الأهالي يعلمون تماماً أن محاولات إطاحة القاضي البيطار ستتكرر، وكذلك لن يمثل المطلوب استجوابهم أمام القضاء، كما رفضوا ذلك في السابق، وأشارت المصادر إلى أن «كل فريق معني بالقضية معروف انتماءه السياسي لاسيما للمنظومة التقليدية، وقد بدأت محاولات الوقوف في وجه قرارات البيطار وتعطيل تنفيذها، سواء من النيابة العامة التمييزية التي سرّبت أنها لن تنفذ القرارات، وكذلك وزير العدل (في حكومة تصريف الأعمال هنري خوري) الذي أرسل مقتطفات قرار المحقق العدلي إلى مجلس القضاء الأعلى للاطلاع، ملمّحاً إلى خرق البيطار سرية التحقيق». ولفتت مصادر الأهالي إلى أن «مجلس القضاء الأعلى يعاني أصلاً من انقسامات، وتجلى ذلك في الخلاف حول تعيين قاض بديل من البيطار»، مؤكدة أن الأهالي «سيكونون بالمرصاد لكل أساليب عرقلة التحقيق».

في المقابل، اعتبر النائب في كتلة «الوفاء للمقاومة» (تمثل «حزب الله» برلمانياً) حسين جشي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن الأهالي «ما يحصل زوبعة في فنجان، والقاضي البيطار مكشوف وضعه، وواضح للعيان الجو السياسي الذي يعمل فيه، ولا فرص له للنجاح». وأشار جشي إلى أن «هناك تسييساً للقضية، وقضايا مفصلية لم يكشفها التحقيق أو يتطرق إليها، منها كيفية دخول مواد نيترات الأمونيوم واستقرارها وبقاؤها في المرفأ، وكيف حصل الانفجار، فيما ذهب البيطار للشق الأخير المرتكز على الإهمال، علماً أنه حتى في الإهمال هناك تسييس، باعتبار أن أكثر من وزير تعاقب على الوزارات المعنية، لكن المحقق العدلي لم يستدع الجميع». مع العلم أن قصر العدل في بيروت ضجّ قبل أشهر بعد إعلان أحد الصحافيين أن مسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في «حزب الله» وفيق صفا، بعث برسالة تهديد للبيطار تتضمن التلويح «بقبعة»، أي اقتلاعه.

من جهتها، حثّت الولايات المتحدة أمس، السلطات اللبنانية على «استكمال التحقيقات في انفجار مرفأ بيروت المروّع، وإجرائها بشكل سريع وشفاف»، وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية، نيد برايس، إن ضحايا انفجار مرفأ بيروت يستحقون العدالة، ويجب محاسبة المسؤولين. تجدر الإشارة إلى أن الأسماء المطلوب استجوابها لم ترد للمرة الأولى في لائحة المحقق العدلي الذي اقترب كثيراً من إصدار قراره الاتهامي في القضية، بل سبق أن طلب الاستماع إليها وأن تمثل أمامه في أكثر من جلسة حدّدها قبل كفّ يده مؤقتاً، بيد أن غالبيتها «تمرّدت» ورفضت المثول.

وجرت مواجهة طلبات المحقق العدلي بطلبات ردّه ونقل الدعوى منه، وقد توسّعت رقعة الدعاوى لتطاول القضاة الذين تحال عليهم دعاوى رد البيطار. وقد استغل المدعى عليهم التعيينات القضائية المعلّقة بفعل الصراع السياسي على المواقع لإطالة أمد تعليق مهام المحقق العدلي، كذلك ضغط «حزب الله» و«حركة أمل» لرحيل البيطار، من خلال تعليق جلسات الحكومة والتلويح باستقالة وزرائهما ولجوئهما إلى الشارع في 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وهو اليوم الذي شهد تعرض التجمع الذي نُظّم من قبلهما في منطقة الطيونة للاعتراض على البيطار والمطالبة بإقالته لعمليات قنص، قبل أن تندلع اشتباكات مسلحة في المنطقة انخرط فيها مقاتلون من منطقة الشياح المحسوبة على الثنائي، حزب الله وحركة أمل، ومسلحون من عين الرمانة، ذهب حصيلتها 7 قتلى وأكثر من 30 جريحاً. واتهم يومها الثنائي حزب القوات اللبنانية (بزعامة سمير جعجع) بالوقوف وراء الأحداث.

من تحركات لأهالي ضحايا المرفأ، بيانر الحالي (حسين بيضون)

الحدث

لم تتأخر فضائح الفساد التي تكشفت في أوكرانيا في الأيام الماضية في فرض نفسها على المشهد، بعد ما استدعته من إقالة واستقالة عدد من المسؤولين، في ظل مخاوف كبيف من تراجع الدعم الغربي، خصوصاً مع اقتراب الغزو الروسي من عامه الأول وعدم بروز أي أفق لحل سياسي. وتزامنت هذه التطورات مع ظهور ملامح تسوية بين ألمانيا وأميركا بعد تسريبات من واشنطن أمس بأن الأخيرة تتجه للتخلي عن معارضتها لإرسال دبابات «إبرامز إم 1»، ما يسهل موافقة برلين على تزويد كييف بـ«ليوبارد 2»

أوكرانيا
فضائح فساد بأموال الحرب
تغييرات سريعة لتفادي خسارة دعم الحلفاء

كوبنهاغن ـ **سامر إلياس**

حظر زيلينسكي على المسؤوليْن الأوكرانييْن السفر للخارج (سيرغي سوبينسكي/فرانس برس)

دفعت فضائح الفساد وسوء الإدارة التي تكشفت في الأيام الأخيرة في أوكرانيا، وأظهرت تعمد عدد من المسؤولين المنخرطين في إدارة العمليات العسكرية في روسيا إهدار أموال الحرب، الرئيس الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى إطلاق حملة استهدفت مسؤولين في الإدارة الرئاسية ووزارة الدفاع، والهيئات القضائية، فضلاً عن إقالة خمسة من حكام المناطق، في محاولة لتفادي خسارة الدعم العسكري والاقتصادي الذي تحصل عليه كييف من الحلفاء الغربيين منذ بدء الغزو الروسي قبل 11 شهراً، والذي يشكل عاملاً رئيسياً في صمودها. ورغم إقالة، أو استقالة، مسؤولين بارزين، فإنه من المستبعد أن تؤثر التغييرات سلباً على تماسك الحلقة الأقرب من الرئيس والقيادات العسكرية الأولى، خصوصاً أنها ليست المرة الأولى التي يلجأ فيها زيلينسكي إلى إجراء تغييرات واسعة النطاق تتعلق بشكل خاص بـ«مديرين من مختلف المستويات في الوزارات وهياكل الحكومة المركزية الأخرى».

وفي المناطق وسلطات إنفاذ القانون»، من دون ذكر الأسباب. كشف نائب رئيس مكتب الرئيس كيريلو تيموشينكو، أول من أمس الاثنين، عن تقديمه استقالته، عارضاً نسخة عن كتاب الاستقالة على صفحته على تطبيق «تيليغرام»، وارفقها بشكر لزيلينسكي على منحه الفرصة للعمل معه.

وفي نهاية أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كشف تقرير استقصائي أعده موقع «BIHUS Info» الأوكراني أن تيموشينكو يتنقل بسيارة جيب طراز «شيفروليه تاهو»، قدمتها شركة «جنرال موتورز» ضمن 50 سيارة لأوكرانيا من أجل إجلاء ونقل المواطنين والبعثات الإنسانية من مناطق العمليات العسكرية. وذكر تقرير الوكالة أن تيموشينكو استخدم السيارة لأغراض شخصية، وللتنقل بين منزله والعمل، وكذلك في رحلات إلى عدة مناطق. وكان المسؤول المستقيل أكد، في وقت سابق، أنه استخدم السيارة نظراً لأنها مدرجة في ملاك الإدارة الرئاسية، لكن «BIHUS Info» ذكر أنه لم يعثر على دليل على أنه تم شراء السيارة التي قادها تيموشينكو. وحسب صحيفة «أوكرانيسكايا برافدا»، فإن رئيس الإدارة العسكرية لمنطقة كييف أوليكسي كوليبا سيحل محل تيموشينكو. بدوره، تقدم نائب المدعي العام الأوكراني أوليكسي سيمونينكو باستقالته يوم الإثنين الماضي بعد كشف تقرير أنه سافر في إجازة لمدة 10 أيام إلى إسبانيا لقضاء ليلة رأس السنة مع عائلته التي تقيم في مدينة ماربيا الإسبانية، مستخدماً سيارة رجل الأعمال غريغوري كوزلوفسكي. وعلى خلفية هذه الأنباء قال زيلينسكي، أول من أمس، إنه وقع مرسوماً يحظر على المسؤولين الأوكرانيين من أي مستوى السفر إلى الخارج «لأي غرض آخر غير حكومي».

وبعد أيام على تقرير نشرته صحيفة «زيركلو نيديليي» الأوكرانية عن فساد في عملية تزويد الجيش الأوكراني بالمواد الغذائية وغيرها من المواد اللوجستية، عبر رفع الأسعار بشكل كبير، استقال نائب وزير الدفاع فياتشيسلاف شابوفالوف من منصبه أمس الثلاثاء. ومعلوم أن شابوفالوف كان مسؤولاً عن الخدمات اللوجستية للقوات المسلحة الأوكرانية. وقال شابوفالوف إن طلبه جاء حتى لا يشكل تهديداً للإمداد المستقر للقوات المسلحة الأوكرانية، نتيجة حملة اتهامات تتعلق بشراء خدمات غذائية. ووافق وزير الدفاع أولكسي ريزنيكوف على طلب الاستقالة.

وأشادت وزارة الدفاع، في بيان، بشابوفالوف الذي عمل «بأقصى قدر من المسؤولية» واستطاع تزويد الجيش بحاجاته رغم الظروف الصعبة وارتفاع عديد الجيش بشكل كبير بعد الغزو الروسي. وذكر البيان أن المسؤول المستقيل نفذ عدداً من الإصلاحات المهمة، ضمنها إلغاء احتكار الخدمات الغذائية، وكذلك في قطاع توفير الوقود والزيوت للقوات المسلحة، وإنشاء «هامش أمان» قدره ربع مليون من الدروع الواقية، وأكثر من 150 ألف خوذة. واعتبرت أن استقالة شابوفالوف كانت «عملاً جديراً» من شأنه أن يساعد في الحفاظ على الثقة في الوزارة. إلا أن موقف وزارة الدفاع تبدل بسرعة، من نفي شبهات الفساد إلى الإعلان عن إجراء تحقيقات شاملة حول مشتريات الوزارة، متعهدة باتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وفي الوقت ذاته، اعترض عضو لجنة الأمن القومي والدفاع والاستخبارات في البرلمان تاراس ميلنيتشوك على نشر معلومات تفصيلية عن تزويد الوحدات العسكرية بالمواد الغذائية واللوجستية، ما يعرضها للخطر بعد الكشف عن مواقعها، وطالب بإشراك هيئة الأمن الفيدرالي الأوكراني للكشف عن مصادر المعلومات، نظراً لأنه «قد يتم استخدام المعلومات من قبل العدو في ظروف الحرب». كما أقالت الحكومة الأوكرانية، أمس الثلاثاء، خمسة حكام مناطق. وأعلن ممثل الحكومة في البرلمان تاراس ميلنيتشوك أن حكام مناطق دنيبروبتروفسك (وسط) فالنتين ريزنيتشنكو، وزابوريجيا (جنوب) أولكسندر ستاروخ، وسومي (شمال) ديمترو تشيفيتسكي، وخيرسون (جنوب) ياروسلاف يانوشيفيتش، والعاصمة كييف أوليكسي كوليبا، سيغادرون مناصبهم. كما أقيل نائب وزير السياسة الاجتماعية ونائبان لوزير التنمية الإقليمية.

وتعليقاً على الفضائح المتتالية، شدد زيلينسكي، مساء أول من أمس الاثنين، على ضرورة تقديم جميع المتهمين إلى المحاكمة هذا الأسبوع. وأعلن أنه اتخذ قرارات للحدّ من الفساد، لكنه لم يكشف عن طبيعتها، ملمحاً إلى إمكانية إقالة وزير الطاقة غيرمان غالوشينكو. وذكر زيلينسكي أن مجلس الأمن القومي قد اتخذ قراراً «مبدئياً» بقضي بمنع المسؤولين الحكوميين من قضاء إجازاتهم في الخارج. وبدا واضحاً أن تفاعل السلطات الأوكرانية السريع مع قضايا الفساد يعود إلى مخاوف من تراجع الدعم الغربي لكييف، اقتصادياً وعسكرياً، في فترة حساسة تشهد هجوماً روسياً على جبهات دونباس وزابوريجيا في الأيام الأخيرة. ومعلوم أن هناك خلافات كبيرة وسط حلفاء أوكرانيا بشأن تزويدها بدبابات حديثة مثل «ليوبارد 2» إذ أخفق اجتماع قاعدة رامشتاين لوزراء دفاع التحالف الداعم لأوكرانيا، نهاية الأسبوع الماضي، في حسم هذا الأمر. وتزيد شبهات الفساد داخل وزارة الدفاع من مخاوف أطلقتها الصحافة الروسية والغربية حول مصير الأسلحة الغربية المقدمة لأوكرانيا، وإمكانية تسربها إلى جهات إرهابية، ما ينعكس سلباً على أمن أوروبا. وتعتمد أوكرانيا على المساعدات الاقتصادية الغربية لتمويل العجز في موازنتها، ودعم اقتصادها الذي توقف قسم كبير منه عن الإنتاج بسبب تبعات الحرب الروسية المستمرة منذ 11 شهراً. والأرجح أن الجانب الأوكراني يأمل في أن تسهم الإقالات والتحقيقات والمحاكمات بسبب الفساد في استمرار الدعم الغربي الذي يؤمن استقرار البلاد، وصمودها في وجه الغزو الروسي.

ومن المستبعد أن تؤثر التغييرات في تماسك النخبة السياسية الأوكرانية، خصوصاً أن الإقالات طاولت الصف الثاني فقط، ورؤساء بعض الإدارات العسكرية. مع العلم أن زيلينسكي أقال، صيف العام الماضي، عدداً من المسؤولين الأمنيين البارزين، من ضمنهم رئيس جهاز أمن الدولة إيفان باكانوف، والمدعي العام في أوكرانيا إيريينا فينيديكتوفا، في خطوة وصفت حينها بـ«المفاجئة»، نظراً لعلاقات الصداقة التي تربط زيلينسكي بالمسؤولين المقالين.

وفي إطار مختلف، استقال اليكسي أريستوفيتش، مستشار مكتب الرئيس، في 17 يناير/ كانون الثاني الحالي، بعد تصريحات بأن الصاروخ الروسي الذي دمر مدخل مبنى سكني على نهر دنيبرو، ما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات من الأشخاص، وقع بعد أن أسقطته وسائل الدفاع الجوي الأوكراني. وكان أريستوفيتش، وفقاً لاستطلاعات الرأي، ثالث أكثر شخصية شعبية في أوكرانيا بعد زيلينسكي ورئيس أركان الجيش الجنرال فاليري زالوجني.

> استقال نائب وزير الدفاع المسؤول عن الخدمات اللوجستية
>
> تعتمد أوكرانيا على مساعدات الغرب لتمويل عجز موازنتها

تسوية مرتقبة لأزمة الدبابات: «أبرامز» مقابل «ليوبارد»

على الرغم من تحفظ البنتاغون الأميركي، يبدو أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ستوافق على إرسال دبابات «إبرامز» إلى أوكرانيا، لفتح الباب أمام ألمانيا للموافقة على إرسال «ليوبارد 2» إلى كييف

تتجه إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن للموافقة على تسليم دبابات «أبرامز» إلى أوكرانيا، في محاولة لفتح ثغرة في جدار الرفض الألماني لإرسال دبابات من طراز «ليوبارد 2» إلى كييف، وهو الأمر الذي حذرت منه موسكو، معتبرة أن حصول هذا الأمر «سيترك أثراً لا يمحى» على العلاقات مع برلين.

وقال مسؤولان أميركيان لوكالة «رويترز»، أمس الثلاثاء، إن الولايات المتحدة ستتخلى على ما يبدو عن معارضتها لإرسال دبابات من طراز «أبرامز إم 1» إلى أوكرانيا، وربما يصدر إعلان بهذا الصدد قريباً. وأضاف المسؤولان، اللذان تحدثا شريطة عدم الكشف عن هويتيهما، أنهما ليسا على علم باتخاذ قرار أميركي نهائي بإرسال هذه الدبابات إلى أوكرانيا، وهي خطوة ربما تشجع ألمانيا على اتخاذ إجراء مماثل.

بدورها، نقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن مسؤولين أميركيين قولهم إنّ إدارة الرئيس جو بايدن تميل إلى إرسال عدد كبير من دبابات «أبرامز إم 1» إلى أوكرانيا، موضحين أن هذا الأمر سيكون جزءاً من تفاهم دبلوماسي أوسع مع ألمانيا، توافق فيه برلين على إرسال عدد أقل من دباباتها «ليوبارد 2»، وتوافق أيضاً على تسليم المزيد من الدبابات الألمانية الصنع من قبل بولندا ودول أخرى إلى أوكرانيا.

ويأتي هذا التحول في الموقف الأميركي في أعقاب اتصال هاتفي بين بايدن والمستشار الألماني أولاف شولتز، في 17 يناير/ كانون الثاني الحالي، وافق فيه بايدن على النظر في تقديم دبابات «أبرامز» لأوكرانيا، على الرغم من معارضة البنتاغون لهذا الأمر. وقال مسؤول ألماني كبير للصحيفة إن القضية كانت موضوع مفاوضات مكثفة بين واشنطن وبرلين لأكثر من أسبوع، ويبدو أنها في طريقها إلى الحل. وفي السابق، استبعد البنتاغون تزويد أوكرانيا بدبابات «أبرامز»، قائلاً إنها معقدة للغاية بالنسبة للأوكرانيين لصيانتها وتشغيلها، لكن مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية وصفوا بأنهم أكثر انفتاحاً لتقديم دبابات إلى كييف لكسر الجمود الدبلوماسي الذي يعيق تسليمها «ليوبارد» الألمانية. وكان مسؤولون ألمان قد أعلنوا أن برلين لن تكون أول من يرسل دبابات إلى أوكرانيا، ولن يفعلوا ذلك ما لم تقدم الولايات المتحدة دبابات «أبرامز» الخاصة بها. وقال وزير الدفاع الألماني الجديد بوريس بيستوريوس للتلفزيون الألماني، الأسبوع الماضي، إنه لا حاجة لتسليم أوكرانيا دبابات أميركية وألمانية في الوقت ذاته، مشيراً إلى أن حكومته لا تزال تدرس ما يجب القيام به.

في هذا الوقت، طلبت بولندا من ألمانيا الإذن بإرسال بعض دباباتها الألمانية الصنع إلى أوكرانيا. وحث وزير الدفاع البولندي ماريوش بلاشتاك ألمانيا على منح بلاده الضوء الأخضر لإرسال الدبابات إلى أوكرانيا، وكتب، في تغريدة: إن «ألمانيا تلقت طلبنا للموافقة على إرسال دبابات ليوبارد 2 إلى أوكرانيا»، داعياً برلين للانضمام إلى «تحالف الدول الداعمة لأوكرانيا بدبابات ليوبارد 2». وأعلن بيستوريوس، خلال مؤتمر صحافي مشترك مع الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولتنبرغ في برلين، أمس الثلاثاء، أن حكومته ستتخذ قراراً على وجه السرعة بخصوص الدبابات إذا وُجد إجماع، وأشار إلى أن برلين لا تقف في طريق الدول الأخرى لتدريب القوات الأوكرانية على استخدام «ليوبارد 2» بينما تتواصل المحادثات، وأعلن أن شولتز يحاول الحصول على إجماع حول مسألة الدبابات، مضيفاً أن حلف شمال الأطلسي يجب ألا يكون طرفاً في الحرب في أوكرانيا. من جهته، قال ستولتنبرغ إنه «في هذه اللحظة الحرجة من الحرب، علينا مد أوكرانيا بنظم أثقل وأكثر تقدماً، وعلينا أن نفعل ذلك على نحو أسرع»، وأكد أن «لا مؤشر» على أنّ روسيا «غيّرت أهدافها» في حربها ضد أوكرانيا. وقال المفتش العام لوزارة الدفاع الألمانية إيبرهارد تسورن، في مؤتمر للدفاع من تنظيم صحيفة «هاندلسبلات» في برلين، إن قرار إرسال دبابات «ليوبارد» إلى أوكرانيا سيُتخذ على المستوى السياسي فحسب.

في المقابل، حذّر الكرملين من أن تسليم كييف دبابات «ليوبارد» الألمانية الصنع «سيترك أثراً لا يمحى» على العلاقات مع برلين. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، خلال مؤتمره الصحافي اليومي: «عمليات التسليم هذه لن تأتي بأي خير على العلاقات» بين روسيا وألمانيا مستقبلاً، مضيفاً: «سيترك ذلك أثراً لا يمحى».

من جهة أخرى، أعلن ديمتري مدفيديف، نائب رئيس مجلس الأمن القومي والرئيس الروسي السابق، أمس الثلاثاء، أن مخزونات البلاد من الأسلحة تكفي لمواصلة القتال في أوكرانيا، وذلك رداً على تقارير غربية أفادت بأن روسيا تعاني من نفاد الصواريخ والمدفعية. وقال ميدفيديف، خلال زيارة لمصنع ينتج أسلحة كلاشينكوف في إيجيفسك، على بعد نحو ألف كيلومتر شرقي موسكو، إن «خصومنا يراقبون (الوضع)، ويدلون بتصريحات بصفة دورية عن أننا ليس لدينا هذا أو ذاك. أريد أن أخيب آمالهم. لدينا ما يكفي من كل شيء». وظهر ميدفيديف، في مقطع مصور على قناته على تطبيق «تيليغرام»، وهو يتفقد بنادق كلاشينكوف وقذائف مدفعية وصواريخ وطائرات مُسيرة. وكان مسؤولون عسكريون أوكرانيون وغربيون قد أعلنوا مراراً أن روسيا تواجه نقصاً في الأسلحة، بعدما أطلقت الآلاف من قذائف المدفعية والصواريخ على أوكرانيا منذ غزوها قبل 11 شهرا. وقال ميدفيديف، لمسؤولين خلال الزيارة، إن الطلب على الطائرات المُسيرة مرتفع جداً في ما تسميه موسكو «عمليتها العسكرية الخاصة» في أوكرانيا.

وفي أول تعليق علني له منذ تعيينه قائداً للقوات الروسية في أوكرانيا في 11 يناير/ كانون الثاني الحالي، قال رئيس هيئة الأركان العامة الروسية الجنرال فاليري غيراسيموف إن الإصلاحات العسكرية الروسية الجديدة تأخذ في الاعتبار التوسع المحتمل لحلف شمال الأطلسي واستخدام «الغرب مجتمعاً» كيف لشن حرب بالوكالة على روسيا، وأقر بوجود مشاكل تتعلق بتعبئة القوات الروسية بعدما أجبرت انتقادات علنية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على توبيخ الجيش. وقال غيراسيموف لموقع «أرغومنتي إي فاكتي» الإخباري، في تصريحات نشرت مساء أول من أمس الإثنين، إن الإصلاحات العسكرية، التي أعلن عنها في منتصف يناير، وافق عليها بوتين ويمكن تعديلها للرد على التهديدات المحدقة بأمن روسيا، وأضاف «اليوم، تشمل هذه التهديدات تطلعات حلف شمال الأطلسي للتوسع إلى فنلندا والسويد وكذلك استخدام أوكرانيا أداة لشن حرب بالوكالة على بلدنا».

من جهة ثانية، نقلت وكالة أنباء «بيلتا» في بيلاروسيا عن الرئيس الكسندر لوكاشينكو قوله إنه طُلب منه إبرام اتفاق عدم اعتداء مع أوكرانيا، ونقلت تعليقات تشير إلى أنه يرى كييف على أنها تهديد محتمل. وأفصح لوكاشينكو، الحليف المقرب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، عن العرض في اجتماع مع مسؤولي الحكومة ومسؤولي إنفاذ القانون، واتهم في الاجتماع نفسه، من دون أدلة، أوكرانيا بالسماح باستخدام الغرب أراضيها لتدريب وتسليح مسلحين يمكنهم زعزعة استقرار الوضع في بلده. ونقلت الوكالة عن لوكاشينكو قوله: «يطلبون منا ألا نحارب أوكرانيا تحت أي ظرف، وإلا نرسل قواتنا إلى هناك. يقترحون أن نبرم اتفاق عدم اعتداء». ولم يتضح من تعليقاته ما إذا كانت أوكرانيا نفسها هي التي قدمت العرض أم الغرب. واتهم لوكاشينكو أوكرانيا بإيواء مسلحين ربما يكونون جزءاً من خطة غربية مزعومة طويلة الأجل لزعزعة استقرار بلاده.

من جهة أخرى، أرجأت تركيا لأجل غير مسمّى اجتماعاً، كان من المقرر أن يجرى مطلع فبراير/ شباط المقبل، مع السويد وفنلندا بشأن انضمامهما إلى حلف شمال الأطلسي (ناتو)، وفق ما أفادت وسائل إعلام تركية أمس الثلاثاء. وكان وزير الخارجية الفنلندي بيكا هافيستو قد أعلن أن على بلاده أن تدرس احتمال الانضمام إلى الناتو بدون السويد، غداة استبعاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إعطاء الضوء الأخضر لترشيح استوكهولم.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، الأناضول)

> طلبت بولندا من ألمانيا الإذن بإرسال «ليوبارد» لأوكرانيا

عارض البنتاغون سابقاً تسليم دبابات «أبرامز» إلى أوكرانيا (Getty)

شرق غرب

رئيس الوزراء العراقي يعتزم زيارة فرنسا

كشفت مصادر حكومية عراقية، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، يعتزم زيارة فرنسا الخميس المقبل. وكشفت المصادر أن مباحثات السوداني في باريس ستركز على ملفات الأمن والاقتصاد والاستثمار. وشددت على أن «السوداني سيبحث مع المسؤولين الفرنسيين أهمية الدعم الفرنسي للعراق بملف الاقتصاد».

(العربي الجديد)

رئيسة تايوان: الحرب مع الصين ليست خياراً

أشارت رئيسة تايوان، تساي إنغ وين، في رسالة للبابا فرنسيس نشرها مكتبها أمس الثلاثاء، إلى أن الحرب مع الصين «ليست خياراً». ولفتت إلى أن «التفاعل البنّاء مع بكين يعتمد على احترام ديمقراطية تايوان التي تتمتع بحكم ذاتي». وأكدت أن «المواجهة المسلحة ليست خياراً على الإطلاق».

(أسوشييتد برس)

المغرب والسعودية يوقعان اتفاقية لمكافحة الإرهاب

أعلنت المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني (المخابرات الداخلية في المغرب)، في بيان أمس الثلاثاء، أن المدير العام للمديرية عبد اللطيف حموشي، ونائب رئيس أمن الدولة السعودي، عبد الله بن فهد بن صالح العويس، وقعا اتفاقية تعاون في مجال مكافحة الإرهاب وتمويله. وأفادت المديرية بأن الطرفين يتطلعان إلى تطوير علاقات التعاون الأمني والاستخباراتي فيما بينهما.

(العربي الجديد)

مع تنامي المشاعر المعادية لفرنسا في منطقة الساحل الأفريقي، كان منتظراً طلب السلطات في بوركينا فاسو من القوات الفرنسية مغادرة البلاد، وهو طلب يأتي متوازياً مع التمدد الروسي في المنطقة، ما قد ترى فيه باريس ضربة مزدوجة

صفعة جديدة لباريس في أفريقيا

بوركينا فاسو تضيق بالقوات الفرنسية

رغم تأكيد الحكومة في بوركينا فاسو، الدولة الواقعة في منطقة الساحل الأفريقي (غرب أفريقيا)، أول من أمس الإثنين، أنها طلبت من القوات الفرنسية الموجودة في البلاد، الانسحاب، إلا أن باريس تصّر على سماع الطلب من الرئيس الانتقالي للبلاد إبراهيم تراوري، مباشرة، في محاولة لكسب الوقت مع توالي الضربات الموجعة لفرنسا في أفريقيا، وارتفاع المشاعر المعادية لها، وهو ما تستغله السلطات المحلية لكسب الرأي العام. ولا يعدو الإعلان الجديد الصادر من واغادوغو سوى استكمال لتراجع العلاقات المستمر بين بوركينا فاسو وفرنسا، منذ وصول تراوري إلى السلطة في 30 سبتمبر/أيلول الماضي، بانقلاب ثانٍ في هذا البلد بعد الانقلاب الأول الذي أطاح روش مارك كريستيان تابوري في يناير/كانون الثاني 2022. وتأتي الصفعة لفرنسا في بوركينا فاسو، والضربة الرمزية الكبيرة لهيبتها المتلاشية في المنطقة، في وقت تسعى روسيا للتمدد في منطقة الساحل، ما دفع الولايات المتحدة أيضاً إلى دقّ ناقوس الخطر.

وتتسارع التحولات في الساحل الأفريقي الذي يئن تحت وطأة التمدد «الجهادي»، لغير صالح الدول الغربية، لا سيما فرنسا، التي ترى مستعمرات سابقة لها تطالب برحيلها على وجه السرعة، في تتويج لمسار سياسي وعسكري فرنسي خاطئ في هذه الدول، أضيف إليه طرح روسيا نفسها بديلا مقبولا لمحاربة الإرهاب، وهو ما يتلقفه قادة دول أفريقية، لتثبيت شعبيتهم بشدّ العصب «السيادي». وتنشر فرنسا في بوركينا فاسو حوالي 400 عنصر من قواتها الخاصة منذ 2009 في إطار مهمة «سابر»، المستقلة عن قوات «برخان» الفرنسية في مالي، التي أعلنت فرنسا أخيراً انتهاءها، مع تصاعد وتيرة العدائية بينها وبين السلطات الانتقالية في مالي. والمعلومات المتوفرة عن «سابر» تشير إلى أنها مؤلفة من عناصر عسكريين فائقي التدريب، ومهمتها استخبارية، ولا تشارك في تدريب القوات المحلية. وذكرت «إذاعة فرنسا الدولية» أن هذه القوات كان لها الفضل بالتخلص من عدنان أبو الوليد الصحراوي، زعيم تنظيم «داعش» في الصحراء الكبرى (قتل بضربة فرنسية في سبتمبر 2021)، وعبد الملك دروكديل، زعيم تنظيم «القاعدة في المغرب الإسلامي»، المقتول بضربة فرنسية في يونيو/حزيران 2020. لكن هاتين الضربتين، لم تتمكنا من رفع شعبية الوجود الفرنسي في الساحل الأفريقي، وهو وجود أصبحت تحمّله شعوب دول المثلث الساحلي (مالي، بوركينا فاسو، النيجر)، مسؤولية تمدد الجماعات «الجهادية»، التي تقول فرنسا إن وجودها في هذه المناطق هو للقضاء عليها. وفي بوركينا فاسو، أصبحت الجماعات المتطرفة تسيطر على 40 في المائة من أراضي البلاد، وتعمل في الأرياف على تأليب الرأي العام على السلطات، بحجة تواطؤ وتعامل الأخيرة مع الفرنسيين، وتغذية شعور معاداة القوة الاستعمارية السابقة، من منطلق «ديني».

تعمل القوات الفرنسية «سابر» في بوركينا فاسو منذ 2009

وكانت وكالة الأنباء الرسمية في بوركينا فاسو قد كشفت السبت الماضي، عن طلب السلطات من القوات الفرنسية مغادرة البلاد في غضون شهر. وذكرت وكالة «فرانس برس» الأحد الماضي، أنها اطلعت على نسخة من رسالة أرسلتها الخارجية في بوركينا فاسو إلى باريس، بتاريخ الأربعاء الماضي (19 يناير/كانون الثاني)، وتطلب منها «إنهاء وإغلاق الاتفاق بكامله» (اتفاق الوجود الفرنسي). وأكدت المتحدثة باسم الخارجية الفرنسية آن كلير لوجاندر، أن الطلب قد تمّ تلقيه فعلاً من واغادوغو. لكن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قال الأحد إنه ينتظر «إيضاحات» من تراوري متحدثاً عن «غموض كبير». ولمّح إلى الوجود الروسي المتزايد في المنطقة، قائلاً «هناك تخصص للبعض في المنطقة ممن شاركوا في ما نعيشه في أوكرانيا، وأعني أصدقاءنا الروس، يجب الحذر الشديد».

وجاء رد الحكومة الانتقالية في بوركينا فاسو الإثنين، ليؤكد طلب المغادرة. وقال المتحدث باسمها جان إيمانويل ويدراوغو: «نحن ننهي الاتفاق، لكنها ليست نهاية العلاقة الدبلوماسية بين بوركينا فاسو وفرنسا». واعتبر أن «إنهاء الوجود العسكري الفرنسي طبيعي وقد لحظته شروط الاتفاق، ولا نرى في الوقت الحاضر، طريقة أخرى لجعل الطلب أكثر وضوحاً». ويبدو أن فرنسا تحاول إطالة الوقت قبل الإعلان عن انسحابها (المنصوص في الاتفاق بأن يكون في غضون شهر بعد طلب بوركينا فاسو)، في ظلّ تعويلها ربما على ما يرد في تقارير عن خلافات داخل السلطة الانتقالية في بوركينا فاسو حول الوجود الفرنسي، وأن الرئيس الانتقالي يواجه صعوبة في إقناع الطغمة العسكرية الحاكمة بقراره طرد القوات الفرنسية. ونقل عن تراوري قوله أمام طلاب في جامعة «جوزيف كي زيربو»، بالعاصمة، في 18 يناير الحالي، إنه «ربما خلال الساعات المقبلة، فإن عدداً من المعلومات ستسمعون بها حول إعادة تقييم علاقاتنا مع بعض الدول، لأنه ينبغي علينا مراجعة بعض النصوص، نريد أن نكون سياديين».

وكانت فرنسا قد فاقمت الشعور المعادي لها في بوركينا فاسو بعد سلسلة مواقف وأحداث. وأقرت الخارجية الفرنسية أن الطغمة الحاكمة في بوركينا فاسو طلبت منها استبدال السفير الفرنسي لوك هالاد، بعدما أدلى بتصريحات إعلامية حول تراجع الوضع الأمني في بوركينا فاسو. كما أعلنت بوركينا فاسو قبل شهر القبض على مواطنين فرنسيين اثنين بتهمة التجسس وترحيلهما. وفي 3 ديسمبر/كانون الأول الماضي، طلبت السلطات من «إذاعة فرنسا الدولية» وقف بثّها في البلاد بعد احتجاج على برنامج اعتبرته «يغذي الإرهاب».

وتسعى السلطات الانتقالية في بوركينا فاسو إلى بناء قوات محلية من أبناء المدن والقرى، للعمل كقوات مساندة للجيش لدحر المتطرفين، وتحاول السلطات إبعاد أي إشارات قد تؤدي لاحقاً إلى حرب أهلية بين المكونات الدينية والقبلية في البلاد. وثار غضب المواطنين في بوركينا فاسو أخيراً بعد قيام مجموعة متطرفة الأسبوع الماضي بخطف أكثر من 50 سيّدة وفتاة بمنطقة أربيندا شمال البلاد، من دون تحريك القوات الفرنسية ساكناً لإنقاذهن، علماً أن المنطقة، بنظر الأهالي، أكثر سهولة للوصول إليها من أخرى تدخلت فيها القوات الفرنسية بعد تعرض مصالحها للخطر. وأدى ذلك إلى عودة التظاهرات الشعبية في العاصمة المطالبة بالخروج الفرنسي، والتي ارتفعت وتيرتها خلال الأشهر الماضية.

(العربي الجديد، فرانس برس)

جندي فرنسي شمال بوركينا فاسو، 2019 (ميشال كا تاني/فرانس برس)

استياء من اتفاق كابوري

تتمركز القوات الفرنسية الخاصة في إطار مهمة «سابر» في بوركينا فاسو، في منطقة كامبوانسين القريبة من العاصمة واغادوغو. وكان اتفاق قد وُقّع بين باريس والحكومة السابقة في بوركينا فاسو، في سبتمبر/أيلول 2018، قد أعاد تنظيم العلاقة بين السلطات المحلية والقوات الفرنسية، لكن الحكومتين الانتقاليتين بعد إطاحة العسكر في يناير/كانون الثاني 2022، بالرئيس روش مارك كريستيان كابوري، قد أبدتا عدم الرضا عن الاتفاق وتعهدتا بمراجعته.

رصد

جولي تيرنر... مرشحة بايدن لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية

يحاول الرئيس الأميركي جو بايدن زيادة الضغط على بيونغ يانغ، عبر تعيين مبعوثة خاصة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، بعد تجاهل المنصب لسنوات

أعاد الرئيس الأميركي جو بايدن التركيز على حقوق الإنسان في كوريا الشمالية إلى الواجهة، عبر ترشيحه مبعوثة خاصة لهذا الملف، بعدما ظل هذا المنصب شاغراً على مدى ستة أعوام، شملت كامل ولاية الرئيس السابق دونالد ترامب الذي أجرى مباحثات رفيعة المستوى مع بيونغ يانغ.

ورشح بايدن، أول من أمس، جولي تيرنر لمنصب مبعوثة خاصة لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وذكر البيت الأبيض في بيان أن تيرنر، وهي دبلوماسية تتحدث الكورية والفرنسية، ترأس الآن قسم آسيا في مكتب حقوق الإنسان والديمقراطية والعمل بوزارة الخارجية الأميركية. وأوضح أن تيرنر «خدمت لأكثر من 16 سنة في مكتب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وفي مناصب ذات مسؤولية متزايدة، تركز في المقام الأول على المبادرات المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، بما فيها جولة كمساعد خاص في مكتب المبعوث الخاص لقضايا حقوق الإنسان في كوريا الشمالية». ويحتاج التعيين إلى مصادقة مجلس الشيوخ، حيث يتوقع أن يواجه معارضة ضئيلة. وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أمس الثلاثاء، أن تيرنر عملت على إثارة المخاوف بشأن مجموعة من قضايا حقوق الإنسان المتعلقة ببيونغ يانغ، بما في ذلك الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الكوريون الشماليون الذين يعملون في الخارج لدعم النظام والصعوبات التي يواجهها المنشقون أثناء هروبهم من البلاد، وزيادة الوعي حول الظروف المعيشية في الداخل.

وكان الكونغرس الأميركي استحدث، بموجب قانون في العام 2004، منصب مبعوث خاص لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، برتبة سفير، بهدف لفت الانتباه إلى المخاوف بشأن الانتهاكات الحقوقية في كوريا الشمالية. لكن المنصب ظل شاغراً منذ يناير/كانون الثاني 2017، عندما استقال روبرت كينغ الذي عينته إدارة الرئيس الأسبق باراك أوباما. وسعى ريكس تيلرسون أول وزير خارجية في عهد ترامب إلى إلغاء المنصب، في إطار إعادة هيكلةٍ للوزارة لتوحيد مراكز المبعوثين. ولم يعيّن خليفته مايك بومبيو أيضاً أي شخص مع انتهاج ترامب سياسة الدبلوماسية مع زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، حيث التقى الزعيمان ثلاث مرات، وخفت حدة التوتر بين البلدين دون أن يؤدي ذلك إلى اتفاق دائم.

وبايدن الذي تعهد عند انتخابه بالتركيز على قضايا حقوق الإنسان، قدّم تيرنر مرشحته للمنصب بعد أكثر من عامين على بدء ولايته. وكانت إدارته قد اقترحت دبلوماسية منخفضة المستوى مع كوريا الشمالية التي رفضت عروضاً عدة للتفاوض، بل وأجرت سلسلة تجارب صاروخية بعضها عابر للقارات. وعددت وزارة الخارجية الأميركية في تقريرها الأخير عن وضع حقوق الإنسان في العالم انتهاكات واسعة النطاق في كوريا الشمالية، بينها حظر أي نوع من أنواع المعارضة والإعدامات العلنية ومعسكرات الاعتقال التي يزج فيها السجناء حيث يجبرون على العمل القسري ويتعرضون للتجويع.

وأصبح منصب المبعوث الأميركي الخاص لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية مثيراً للجدل، حيث حاولت الإدارات السابقة الإتيان ببيونغ يانغ إلى طاولة المفاوضات. وقال بعض النشطاء، بحسب وكالة «رويترز»، إن حقوق الإنسان نحيت جانباً لصالح أولويات الأمن القومي.

ورحبت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية، في بيان أمس الثلاثاء، بتعيين مبعوث أميركي خاص جديد لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية. وقالت إن «حكومتنا تتطلع إلى بدء المبعوثة لمهمتها»، مضيفة أن «كوريا الجنوبية والولايات المتحدة تشتركان في شعورهما بالقلق الشديد بشأن وضع حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، وستعزز الحكومة التعاون بين البلدين من أجل تحسين أوضاع حقوق الإنسان هناك». وكان الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول عين، في يوليو/تموز الماضي، أستاذ العلاقات الدولية في جامعة كوريا لي شين وا، أول سفير لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية منذ العام 2017. ورفضت كوريا الشمالية مراراً الاتهامات بانتهاك حقوق الإنسان وألقت باللوم على العقوبات في تردي الوضع الإنساني.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

- أتابع الروس اللي قالوا هنسيطر على كييف في 3 أيام، وأوروبا هتتجمد في الشتاء من غير الغاز بتاعنا، وأمريكا هتتخلى عن أوكرانيا خلال أيام؟ عموماً ربنا يوفقك وهنشوف بعنينا قريب هزيمة ساحقة للجيش الروسي أكثر من اللي هو فيها. وصحيح الجيش الروسي نفسه بينشر أنباء الهزائم بتاعتهم.

- مقارنة: منذ سنة تقريباً وروسيا تضرب أوكرانيا، بينما أميركا في الحرب العالميّة الثانية أسقطت القنبلة الذريّة على مدينتين في اليابان، وتوقّفت الحرب.

- يصادف اليوم مرور 11 شهرا على حرب #بوتين على #أوكرانيا. وإلى الآن جيش بوتين لم يحقق سوى الهزائم تلو الهزائم. صمود شعب أوكرانيا أسطوري #المجد_لأوكرانيا

- الصهاينة انتخبوا مستوطنا كوزير صهيوني للأمن اسمه بن غفير يضع من بين أهدافه تهجير أهالي قرية الخان الأحمر، وتهجير أهالي حي الشيخ جراح، وتهجير أهالي حي سلوان، ويعتدي على المسجد الأقصى شخصياً، ويحرس من يقتحمون الأقصى. لا يوجد سلام في فلسطين يوجد عدوان ممنهج.

- كلّ الدعم للمحقق العدلي #طارق_البيطار في تحقيقاته لكشف حقيقة #انفجار_مرفأ_بيروت ومحاسبة جميع المجرمين والمتواطئين والمهملين وكلّ من يُظهره التحقيق مسؤولاً بشكل أو بآخر، مهما علا شأنه، عن هذه المأساة التي زلزلت #بيروت و #لبنان.

- لبنان ليس بحاجة إلى قضاء لانفجار مرفأ بيروت، وليس بحاجة إلى قضاء لمعرفة من نهب المال العام، لأن الملفين معروفان. وحتى الطفل في لبنان يعلم من فجر ومن نهب المال العام...

- قيس سعيد يقود تونس إلى التهلكة: ألا هل من مستيقظ من سباته، ألا هل من مجيب، ألا هل من وطني يضع الخلافات السياسية والأيديولوجية جانباً لإنقاذ الوطن من هذا الخطر القاتل الذي هو بصدد النفاذ؟ وعلى الجيش أن يلتزم واجبه الحيادي بالدفاع عن الحدود والخطر الخارجي فحسب، وإلا كان شريكاً بالجريمة.